



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية
في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين

عاصم برهان احمد عوده

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م

دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية
في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين

إعداد:

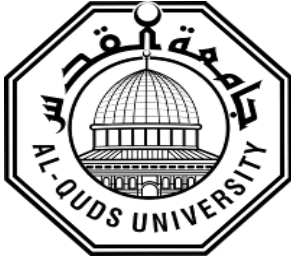
عاصم برهان احمد عوده

بكالوريوس إدارة اعمال، جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين

المشرف: د. رابح مرار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات
وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/
جامعة القدس.

1439 هـ - 2018 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة رسالة

دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين.

اسم الطالب: عاصم برهان احمد عوده
الرقم الجامعي: (21520005)
المشرف: الدكتور رايح مرار

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/5/21 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور رايح مرار
2. ممتحناً داخلياً: الدكتور عزمي الأطرش
3. ممتحناً خارجياً: الدكتور اسلام عبد الجواد

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م

الإهداء

إلى من نزل بحقهما قرآن يُتلى إلى قيام الساعة حيث قال الله عز وجل فيهما

وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24).

براً واحتراماً وتقديراً

إلى والدي الغالي الذي لم يبخل علينا يوماً بأي شيء.....اطال الله في عمره

إلى والدي الحنونة التي سهرت وربتأمد الله في عمرها

إلى زوجتي العزيزة التي كانت لنا السند والعون خلال فترة الدراسة

إلى فلذة كبدي الغالية بنتياماندا

إلى ابني الغاليورد

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى أصدقائي الأعزاء وفقهم الله

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أية جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع :

الاسم : عاصم برهان احمد عوده.

التاريخ : 2018/5/21

شكر وعرّفان

الحمد والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وهو القائل في كتابه العزيز: {فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ} سورة البقرة، الآية (152)، والصلاة والسلام على خير الأنام النبي الصفوة والقائد القدوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم أما بعد:

فإنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الدكتور رابح مرار الذي أشرف على هذه الرسالة فكان خير المشرف ولم يدخر جهداً لإنجاز هذا العمل. وكل الشكر أيضاً للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الدكتور عزمي الاطرش والدكتور اسلام عبد الجواد على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي الاعزاء في معهد التنمية المستدامة الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومات خلال فترة الدراسة .

وأشكر كافة العاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني والذين قدموا كامل الدعم ووفروا كافة التسهيلات لإنجاز هذا العمل، كما واشكر باقي الأخوة الذين مثلوا مجتمع الدراسة، والشكر موصول لكل من ساعدني في توزيع الإستبانات ولكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة.

الباحث

مصطلحات الدراسة:

إدارة المخاطر:

هي عبارة عن عملية تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والعمل على تطوير الاستراتيجيات المناسبة من أجل ادارتها على ان تشمل هذه الاستراتيجيات اما تجنب او نقل او قبول او تقليل أثار المخاطر السلبية وتخفيضها الى المستويات المقبولة وقد تؤدي الى خسائر مالية او مادية او غير مادية مثل السمعة والانظمة. (البنك الأهلي الأردني، 2015).

المخاطر:

هي احتمالية الخسارة الناجمة عن احداث مستقبلية متوقعة او غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله او عدم تحقيقه للاهداف التي تم وضعها حسب الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس الادارة. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

المخاطر الائتمانية:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل او عدم رغبته على الوفاء بالتزاماته حسب المواعيد المتفق عليها والشروط المتفق عليها في العقد . (البنك الأهلي الأردني، 2015)

السياسة الائتمانية:

هي مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم الأسلوب الذي يتم من خلاله منح التسهيلات الائتمانية ودراستها، بالإضافة إلى أنواع القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي من الممكن للبنوك أن تقوم بتمويلها والطريقة التي من خلالها يتم قياس حجم التسهيلات التي يجب منحها ونوعها ومواعيد الاستحقاق، وكذلك تحدد السياسة الائتمانية الخطوط العريضة لنشاط البنك وعمله فيما يتعلق بمنح الائتمان والتسهيلات بما يكفل توظيف البنك لأمواله يتم بشكل سليم وصحيح ويحقق للبنك أكبر ربح وعائد ممكن، والتأكد من أن البنك يقوم باتخاذ ما يلزم من اجراءات احتياطية كوسيلة لمواجهة الظروف السلبية التي من الممكن أن تطرأ مستقبلاً على اي شرط من الشروط التي منح البنك الائتمان على أساسها والذي يهدف إلى تحقيق الربحية دون إغفال السيولة ومتطلبات الأمان. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

لجنة بازل للرقابة المصرفية:

في العام 1974 تأسست لجنة بازل، من قبل محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر الكبرى بالإضافة إلى سويسرا ولوكسمبورغ وذلك بإشراف من بنك التسويات الدولية (BIS) كنتيجة مباشرة لانتهيار العديد من البنوك في حقبة السبعينات وبروز مخاطر لم تكن قد ظهرت من قبل مثل مخاطر التسوية بالإضافة لعامل ازدياد حدة مخاطر الائتمان وتفاقم المديونيات الخارجية للدول النامية وزيادة الدين المشكوك في تحصيله وتعثر العديد من البنوك ووجود أفرع خارج الدولة الأم لها. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

اتفاقية بازل II :

هو الاتفاق الذي صدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2004 وكان يهدف الى تطوير الاطار العام لرأس المال بصورة اكثر حساسية للمخاطر الائتمانية وتضمن هذا الاتفاق العديد من المحاور المهمة حيث تعلق المحور الأول بالمتطلبات الدنيا لرأس المال والثاني بعمليات المراجعة الرقابية والثالث بانضباط السوق أو ما يسمى الإفصاح العام. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

البنوك التجارية:

هي عبارة عن مجموعة من البنوك العاملة في منطقة جغرافية معينة، والتي تعتبر جزء من النظام المصرفي الشامل في تلك المنطقة ، وتقوم بالعديد من النشاطات المصرفية خاصة المتمثلة بمنح التسهيلات بشكل عام. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

بنك التسويات الدولية:

هو عبارة عن منظمه دوليه للبنوك المركزيه والتي تهدف الى تقوية ومتانه التعاون المالي بين البنوك والذي يعمل كبنك للبنوك المركزيه ولا يخضع لاي مسائله من أي جهة حكومية ويقوم باعماله من خلال لجان فرعية وكذلك من خلال اللقاءات السنوية التي يتم عقدها لكافة الاعضاء ، وقد باشر البنك اعماله في مدينة بازل السويسرية في 1930/5/17 . (العسولي، 2012)

ملخص

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها المتمثل في دراسة دور تطبيق اتفاقية بازل (II) في البنوك التجارية العامة في دولة فلسطين لما يمثل هذا القطاع من حجر زاوية للاستثمار في دولة ليست لديها الكثير من المقومات الاستثمارية الضرورية لتحقيق النمو والتنمية المنشودة.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور تطبيق اتفاقية بازل II ومتطلباتها في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الدوائر والأقسام المعنية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين والبالغ عددهم (246)، واشتملت عينة الدراسة على (150) موظفاً شكلوا ما نسبته (61%) من مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف هذه الدراسة وكانت الإستبانة هي الأداة الرئيسية لجمع البيانات المطلوبة، حيث شملت الإستبانة ثلاثة أقسام: القسم الأول قسم البيانات العامة والمتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، القسم الثاني تكون من فقرات قياس متطلبات ومستوى تطبيق اتفاقية بازل II وتكون من (22) فقرة، والقسم الثالث شمل فقرات قياس إدارة المخاطر الائتمانية وتكون من (20) فقرة.

وقد طبقت هذه الدراسة على (134) عاملاً من ذوي العلاقة المباشرة بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين من مجموع العينة البالغة (150) عاملاً، أي ما نسبته (89.3%) من عينة الدراسة، وقد تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أهمية وقيمة كبيرة لتطبيق اتفاقية بازل (II) في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها في البنوك التجارية في فلسطين. تَمُنَعُ العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية بمستوى جيد من تطبيق اتفاقية بازل (II) لإدارة المخاطر الائتمانية والحد منها وبمتوسط حسابي بلغ (83.4%). وأن مستوى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية جاء بدرجة جيدة وبمتوسط حسابي بلغ (84%).

وقد خلصت الدراسة الى اهم التوصيات: عقد محاضرات وورش حول إتفاقية بازل (II) للحد من المخاطر الائتمانية تستهدف العاملين في مجال إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك. ونشر وتعميم إتفاقية بازل (II) لدى كافة البنوك لتكون الركيزة الأساس في التعامل مع المخاطر الائتمانية من أجل الوصول لخدمات مصرفية سلسلة، آمنة ومنتجة.

وجوب التركيز على محور "مخاطر السوق" من محاور اتفاقية بازل (II) وزيادة التعريف به وباهميته لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين.

The role of applying Basel II requirements in reducing credit risk in commercial banks operating in the State of Palestine.

Prepared by: Asem Borhan Ahmed Odeh

Supervised by: Dr. Rabeh Morrar

Abstract:

The importance of this study comes from the importance of its topic which represented through the study of the role of Basel II and its application in the commercial banks working in the state of Palestine, hence this section really constitutes the corner stone in the investment efforts in a state with a very limited investment resources that are necessary to achieve the thriving and the prospective sustainable development

The current study aimed to identify the role of applying Basel II requirements in reducing credit risk in commercial banks operating in the State of Palestine.

The study population consisted of all employees working in the commercial banks in Palestine, and they were (246) employers. The sample consisted of (150) individuals represented (61%) of the study population who were selected by a random method.

The researcher used the descriptive approach to achieve the objectives of his study and used the questionnaire as a tool to collect the desired data. The questionnaire included three sections: The 1st one was about general information about the respondents, the 2nd was related to Basel II requirements and application scale, consisted of (22) items, and the last one was the scale for credit risk management, consisted of (20) items.

The study was applied to (134) of (150) employers, represented (89.3%) from the sample, and the SPSS program was used for statistically processing the data.

The study reveals several findings, the most important of them were: the importance and great value of implementing Basel II in the management and reduction of credit risk in commercial banks in Palestine, The risk management staff of Palestinian commercial banks posed a good level of implementation of Basel II for credit risk management and reduction with an average of (83.4%). And that the risk management level of personnel in designated departments in Palestinian commercial banks came to a good level with an average of (84%).

The researcher's final recommendations included: Holding workshops about Basel II and its relevance to personnel in Palestinian banks, The dissemination of Basel II and its concepts to all banks to be the basic concrete step for dealing with credit risk in order to achieve smooth, secured of and productive banking services, Emphasis should be placed on the axis of "market risk" in Basel II, through increasing the awareness of risk management personnel in Palestinian commercial banks in the importance of this axis.

1.1 مقدمة

تضم المجتمعات منذ القدم أشخاصاً يتجاوز دخلهم النقدي مقدار حاجتهم وبالتالي يكون لديهم فائض من المال ، وآخرون يقل دخلهم النقدي عن تلبية حاجاتهم وبالتالي يعانون من عجز مالي والوسيط المالي وجد من اجل التوفيق بين رغبات ذوي الوفرة وذوي العجز. ثم تطورت صورة الوسيط المالي واتخذت حديثاً صورة البنوك المتنوعة ومنها التجارية، وتنوعت الوظائف التي تقوم بها البنوك تبعاً لتطور المعاملات البشرية وأنواع السوق النقدية والمالية، أما الائتمان فقد حدث عندما قام ذوي الوفرة بتقديم المال إلى الطالبين له وفق شروط وضوابط اتفق عليها الطرفين واليوم يقوم معظم ذوي الوفرة بإيداع أموالهم لدى المصارف ويتقاضون مقابل ذلك فوائد ناتجة عن هذه الايداعات ويقوم البنك بتلقي طلبات من يحتاجون التمويل ويتفق معهم على تقديم كل أو بعض ما يحتاجون إليه بعد دراسة أوضاعهم، وهو ما يوضح التلازم بين ذوي الوفرة (العرض) وذوي العجز (الطلب) (قريصة، 1984).

تعتبر البنوك الجسم الاقتصادي الأكثر أهمية في الدولة، كما أن لها الدور الكبير في الوساطة بين المودعين والمقترضين وتعتبر المكان الأمثل لإيداع ما يملكه المواطنين من أموال وودائع، كما أن البنوك لها دور فعال في توفير السيولة اللازمة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل ايجابي حيث أنها تقوم بتوفير الائتمان وزيادة الطلب على النقد مما يعني المزيد من الاستقرار المالي في الدولة، وبما أن الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة هو الأمر الأكثر أهمية فيها فنجد

أن هذا هو هدف البنوك الأساسي وتقوم بذلك الدور بشكل فعال من خلال المحافظة على الأموال ووضع سياسات ائتمانية تحافظ على الاستقرار الاقتصادي (الصيرفي، 2006).

كما أن البنوك صاحبة الدور الفعال والرئيسي في ايجاد الائتمان لكافة المواطنين، ونجد أن القروض التي تمنحها تلك البنوك لها الدور الكبير في دفع عجلة الاقتصاد في الدولة الى الأمام بعد الاستفادة من الائتمان، كما ان البنوك توفر الائتمان للمشاريع الكبيرة من أجل دعم الصناعات الكبيرة والبنية التحتية في الدول، ولا تقف البنوك أمام المشاريع الكبيرة بل نجدها تدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وذلك للحفاظ على التوازن الاقتصادي داخل الدولة، وبالنظر الى جانب آخر من عمل البنوك فهي التي توفر للمدخرين فيها القدرة على شراء الاسهم من خلال اجراءات بسيطة، وقد باتت الصرافات الألية التابعة للبنوك أمرا يسهل على المواطنين من خلال العديد من الخدمات التي توفرها (الصيرفي، 2006).

وبات الائتمان المصرفي هو المحور الأساسي لعمل أي بنك، ومن النادر اليوم أن نجد على أرض الواقع مشروع يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية فقط، وإنما تسعى المشاريع للحصول على الائتمان في صورة قروض أو غير ذلك، وهو ما يمكنها من تغذية رأس المال. بالمقابل تهتم البنوك عند منح الائتمان بالضمان والربحية والسيولة، ومن هنا جاءت ضرورة تخطيط سياسية الائتمان بما يتفق مع أفضل استخدام للموارد المتاحة، وهي السياسة التي يحكمها عوامل عدة، تتمثل في (عثمان، 2013).

- الحفاظ على التوظيف السليم لأموال المودعين وحسن استخدامها.
- الالتزام بالسياسات العامة التي تضعها الدولة ممثلة بقرارات البنك المركزي.
- تلبية احتياجات المجتمع.

ومن هنا يأتي عنصر الأمان بالنسبة للبنك بأنه سيكون على ثقة بأن تسهلاته المصرفية الممنوحة للعملاء سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد لها والمتفق عليه مع العميل، وحتى يتم التوصل بشكل

سليم لهذا القرار فإن ذلك يستدعي أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض مع الأخذ بعين الاعتبار الشكل القانوني للمنشأة وكذلك السمعة التجارية للمقترض ومدى انتظامه في السداد. والكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة ونجاح المنشأة في أعمالها ومكانتها في السوق بالإضافة الى المركز المالي للمنشأة وتوازن هيكلها التمويلي وكفاية رأس المال لتحقيق غايات وأغراض المنشأة وحجم القرض والتناسب بينه وبين دخل المقترض ومع الحاجات المطلوب لتمويلها. ومدة القرض التي كلما قصرت كان ذلك أفضل وضمانات القرض وسلامتها وتعرضها لتقلبات الأسعار وايضا الظروف والمخاطر التي قد يتعرض لها نشاط العمل مستقبلاً للأسباب السياسية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجية (الزبيدي، 2008)

كما أن هناك العديد من الأسس الواجب توفرها لمنح الائتمان المصرفي ولعل من أهمها السيولة النقدية التي يجب ان تتوفر بشكل دائم في البنك من اجل قدرته على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء وهذا يعني ان قرار القبول والرفض الخاص بمنح الائتمان لا يجب أن يؤثر على سيولة البنك، ويعرضها للخطر، ويجب أن يحقق قدر معقول من الربحية للبنك، ومن البديهي ان يكون الائتمان المصرفي خاضع لمعايير السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك وكذلك لتعليمات السلطات الرقابية في البلد (عثمان، 2013) .

وتتعرض العمليات الائتمانية التي تقوم بها المصارف إلى مخاطر عديدة يرتبط البعض منها بطبيعة العمل المصرفي بالإضافة إلى مخاطر أخرى لا يمكن السيطرة عليها ولكن يستوجب الأمر التنبؤ بها ، (الزبيدي، 2008).

كما ان مفهوم المخاطرة يحتاج إلى تعريف لأنه مفهوم واضح يستخدمه الناس حتى في محادثاتهم العادية. فإذا قال المتحدث: "هناك مخاطرة في أمر ما"، فهم المستمع أنه يتحدث عن وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة واحتمال أن يكون المآل هو إلى أمر غير محبب إلى النفس. وهذا

بالضبط ما يقصد بالمخاطرة في لغة الدراسات المالية، فهي تشير إلى الوضع الذي نواجه فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع. ومن الجلي أن الحالات التي نواجه فيها احتمالاً واحداً هي حالات انعدام الخطر. (عثمان، 2013).

ونشير هنا الى أن الأزمات المالية المتعلقة بالبنوك والتي مر فيها العالم بشكل كبير دفعت المجتمع الدولي الى انشاء لجنة بازل، والتي كان الهدف منها دعم وتقوية القطاع المالي والمصرفي ، وقد انشأت اللجنة ما يعرف باتفاقية بازل الموزعة على ثلاثة اتفاقيات، وفي هذه الدراسة نحن بصدد قراءة اتفاقية بازل II وما كان لها من دور في الحد من المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها البنوك (جلدة، 2010).

وقد هدفت اتفاقية بازل II الى تنظيم عمل القطاع المصرفي من خلال ايجاد طرق متطورة لقياس إدارة المخاطر المصرفية، وأيجاد تلائم بين حجم رأس المال الموجود وحجم رأس المال، وكذلك وجود تعاون بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابة في الدولة وذلك من أجل ملاحظة كمية المخاطر التي تتعرض لها البنوك وحمايتها من الأزمات المالية (الشواربي والشواربي، 2002).

وتأتي اتفاقية بازل II للحديث عن ثلاث اشكال للمخاطر وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ، وتعتبر مخاطر الائتمان الاكثر وزنا بالنسبة لاتفاقية بازل والتي قد تدخل البنك في خسائر كبيرة ناتجة عن عدم قدرة المقرض عن سداد دينه وعادة ما يرتبط عدم السداد بالظروف الاقتصادية التي قد يمر بها السوق، أما مخاطر السوق فهي تتمثل في التغيير الذي يطرأ على قيمة الأصول بسبب العوامل الاقتصادية، وتحدث تلك المخاطر في البنوك التجارية نتيجة التغييرات في معدلات الفائدة وقيمة اسعار العملات، أما المخاطر التشغيلية والتي تتعلق بأخطاء في تنفيذ العمليات المالية أو بالاحتيايل، وبناء عليه تم تحديد نسبة كفاية رأس المال 8% فاكثر وذلك من خلال قسمة

رأس المال المتاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة (الشواربي والشواربي، 2002).

2.1 مشكلة الدراسة

إن موضوع المخاطر الائتمانية وما ينتج عنها من محددات ومعوقات لعمليات الإقراض والتسهيلات المصرفية لهو امر يؤثر سلبا على الجهود الفردية والجماعية الطامحة لتكوين نفسها والنهوض بها من خلال مشاريع استثمارية تصب في النهاية في مصلحة الوطن من خلال تحقيق نوع من التنمية، ومن خلال الحصيلة التراكمية لمثل هذه الاستثمارات يمكن ان نصل الى التنمية الشاملة المنشودة، ولكن وفي نفس الوقت ونتيجة عدم التزام المقترض بسداد اقساطه المستحقة يجعل المؤسسة المصرفية تتردد كثيرا وتفكر مليا وتضع كم من الإجراءات في سبيل ضمان حقوقها مما يعطل الجهود والمشاريع الاستثمارية المذكورة انفا، ومن هنا اتت مشكلة الدراسة المتمثلة بالسؤال التالي:

ما هو دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في

دولة فلسطين؟

3.1 مبررات الدراسة

تتجلى مبررات الدراسة من خلال الأهمية المذكورة أعلاه ويمكن صياغتها كالتالي:

1. حاجة البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من درجة المخاطرة الائتمانية لديها وبالتالي المساهمة الفاعلة في التمويل الاستثماري مما يحفز جهود تحقيق التنمية الشاملة.
2. الإقبال الكبير على طلب القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل كافة الأفراد والشركات الفلسطينية مما يزيد من درجة المخاطر.
3. حداثة موضوع الدراسة على المستوى العالمي عامةً والمستوى المحلي خاصةً.
4. الرغبة الذاتية لدى الباحث للبحث في موضوع الدراسة لاستثمارها في مجال عمله.

4.1 أهمية الدراسة

تعتبر البنوك هي القطاع المالي الأهم في الدولة فعليها يعتمد واقع الاقتصاد بالإضافة الى حال السوق، وبالتالي فإنه وبالنظر الى تلك الأهمية البالغة للبنوك فكان لا بد من ايجاد اليه مناسبة تقوم بحماية القطاع المصرفي، ومن أجل هذا الأمر وجدت اتفاقية بازل والتي نظمت عمل البنوك وحاولت بقدر الامكان حماية هذا القطاع من أي ازمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني والعالمي، وبالتحديث عن محور الدراسة وهو البنوك التجارية العاملة في فلسطين فإنه ونظرا لانتشار هذا النوع من البنوك في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة فكان لا بد من قراءة أهمية تلك البنوك في السوق المالي الفلسطيني، وللتعرف على تأثير تلك البنوك لا بد من التعرف على مخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها تلك البنوك لان تلك المخاطر من شأنها أن تقوض عمل البنوك وبالتالي التأثير على واقع السوق المالي الفلسطيني، وتبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهمية اتفاقية بازل II في قدرتها على ادارة مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية من أجل تجنبها أي خطر يجعلها سببا في أزمة مالية، هذا

بالإضافة إلى العملية الرقابية التي نصت عليها اتفاقية بازل II والتي لها دور كبير في إدارة البنوك التجارية ومن خلال الدراسة سنقوم بالتعرف على فعالية تلك الرقابة في إدارة البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

ويمكن إجمال الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة بما يلي:

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها في علم المال والأعمال والاستثمار كمكون أساسي من مكونات تحقيق التنمية المستدامة.
2. ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع اتفاقية بازل II ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية.
3. تحقق الدراسة الفائدة للمؤسسات المالية والمصرفية بقطاعاتها المختلفة وصولاً إليها إلى أعلى درجات الفاعلية في الأداء.
4. ردد المكتبات المحلية بمرجع قد يفيد المهتمين في مجال الدراسة نفسها.
5. تفيد توصيات الدراسة صانعي القرار في البنوك والمؤسسات المصرفية العاملة في الوطن.
6. أهمية وجود نظام وسياسات حماية لتلك البنوك من أي أزمات أو عثرات مالية

5.1 أهداف الدراسة

1. التعرف على مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟
2. الوقوف على مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

3. التعرف على مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

4. الوقوف على مؤشرات مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

6.1 أسئلة الدراسة

1. ما مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

2. ما هي مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

3. ما مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

4. ما هي مؤشرات مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

7.1 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: تطبيق متطلبات بازل II

ابعاد المتغير المستقل:

1. إدارة المخاطر

2. مخففات مخاطر الائتمان

3. مخاطر السوق

4. مخاطر التشغيل

المتغير التابع: المخاطر الائتمانية في البنوك

ابعاد المتغير التابع:

1. السياسة الائتمانية.

2. السيولة النقدية.

3. مخاطر التركيز.

4. مخاطر الضمانات.

8.1 أنموذج الدراسة

بناء على متغيرات الدراسة الظاهرة في الفرضيات السابقة يمكن توضيح العلاقة بينها من خلال الشكل

التالي:



شكل 1.1: أنموذج الدراسة.

9.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق اتفاقية بازل II والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

يتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى فرضيات فرعية هي كما يلي:

1. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق متطلبات بازل II (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية).
2. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق متطلبات بازل II (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية).
3. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق متطلبات بازل II (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر الضمانات).
4. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق متطلبات بازل II (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر التركيز).

10.1 حدود الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على الحدود الآتية:

1. الحدود المكانية: البنوك التجارية العاملة في فلسطين
2. الحدود الزمانية: العامين 2017 / 2018
3. الحدود البشرية: العاملين في دوائر التسهيلات والرقابة على الائتمان والمخاطر والامتثال.

11.1 هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول وهي مقسمة كما يلي:

الفصل الأول: يعرض خلفية الدراسة وتشمل مقدمة الدراسة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهميتها، وأهدافها وأسئلتها، وفرضيات الدراسة، وحدودها، وتفصيل هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: يتضمن محتويات الإطار النظري، والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يتطرق إلى منهج الدراسة، وأدواتها، والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها، وإجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، ويبين أيضاً التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

الفصل الرابع: يعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين، والإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: يتضمن نتائج أسئلة الدراسة وفرضياتها وملخص مناقشة تلك النتائج، والتوصيات التي قُدمت بناءً على نتائج الدراسة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة:

يتكون هذا الفصل من خمسة مباحث رئيسية، يتناول الأول منها موضوع ماهية المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية، ويعالج الثاني إدارة المخاطر الائتمانية، ويناقش الثالث دور اتفاقية بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية، ويناقش الرابع بعض مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني، ويناقش الأخير الدراسات السابقة والتعليق عليها، وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية وبين الدراسات السابقة.

2.2 المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

1.2.2 مقدمة:

شهدت الأعمال المصرفية لدى البنوك، تطوراً كبيراً عبر السنين، إذ وصلت الأعمال المصرفية إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد. وبما أن الودائع الموجودة في البنوك هي المصدر الأول والرئيسي لأموال البنك، فإن التسهيلات المصرفية هي الاستخدام الرئيسي لتلك الاموال وعملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك.

وتعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل القطاع المصرفي خصوصاً مع وجود ارتفاع في حدة المنافسة والتطور الهائل في التكنولوجيا، وزيادة حجم المعاملات المصرفية، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه العديد من المخاطر المتنوعة والتي تتفاوت درجة خطورتها من بنك لآخر. ولعلّ حسن تقييم وتحليل ودراسة

وإدارة هذه المخاطر من العوامل المساعدة في نجاح البنك وضمان استمراره في السوق بأرباح مقبولة لدى المساهمين ومخاطر متدنية.

وتعدّ المخاطر المرتبطة بعمليات التسهيلات المصرفية من أهم أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وأكثرها تأثيراً. ونظراً لاستحالة إلغاء هذه المخاطر بشكل كامل، يجب على البنك التعامل مع هذه المخاطر من خلال إدارتها بشكل فعّال. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

2.2.2 مفهوم المخاطر الائتمانية:

المخاطره لها عدة تعريفات، منها على سبيل المثال، على أنها تقلب في العائد المستقبلي. (هندي، بدون سنة نشر)

كما تعرف على أنها الخسائر المادية والمعنوية المحتمل حدوثها، التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع تلك الخسارة. (سلام والشقيري، 2007) وتعرّف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة التي تؤثر على أرباح المصرف ورأس ماله والناجمة عن عدم قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، وذلك لأسباب ذاتية خاصة بالمقرض نفسه أو بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية. ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر. (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

وتعرّف مخاطر الائتمان في احتمال عدم قدرة العميل المقرض على سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان. (عبد الرحمن، 2000)

كما يمكن اعتبارها بأنها احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط، وإنما قد تمتد لنشاطات أخرى، مثل عمليات تبادل العملات والتحويل التجاري والإيداعات النقدية. (السيسي، 2004)

ويمكن أيضاً تعريفها على أنها مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي العجز عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد، والذي قد يتولد عنه خسارة جزئية أو كلية لأي مبلغ مقترض أو تراجع في المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمالية التعثر. (زيود وآخرون، 2006)

في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية التي قد تؤدي إلى تراجع في ربحية البنك ورأسماله نتيجة لأحداث مستقبلية متوقعة وغير متوقعة.

3.2.2 نشأة وتطور الائتمان

إن كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان، فعندما يقوم المصرف بمنح العميل قرضاً، فهو يأتّمه عليه وعلى العميل أن يعيد مبلغ القرض في موعده المحدد، إذ أن عملية إعطاء المصرف لنقوده هي في الواقع ائتمان.

ويعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً بأن يمنحه مبلغ من المال من أجل استخدامه في غرض معين، خلال فترة زمنية متفق عليها في العقد، وحسب الشروط الموجودة فيه لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد القرض في حال توقف العميل عن سداد التزاماته.

ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع والمدخرات لدى البنوك لاحظت هذه البنوك أن قسماً كبيراً من المودعين لا يقومون بسحب أموالهم لفترات زمنية طويلة، ففكرت المصارف باستخدام هذه الأموال وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة. وبعد أن كان يدفع المودع عمولة على أمواله أصبح يتلقى فائدة دائنة على تلك الأموال. وبعد أن زادت هذه العمليات لاحظ موظفو الائتمان أن باستطاعتهم منح تسهيلات مصرفية دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. (السنوسي ومختار، 2009)

4.2.2 أهداف الائتمان

تسعى البنوك من خلال القيام بأداء وظائفها المختلفة والتي تقوم على أساس الوساطة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والتي تتلخص فيما يلي:

1. هدف الربحية: والذي يتم من خلال قرارات إقراض سليم تراعي هيكل تكلفة البنك، وسياسة تسعير سليمة للخدمات التي يتم تقديمها مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة البنوك المنافسة، وذلك بهدف الحصول على تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستوى ممكن للمخاطر.
2. هدف السيولة: وهو قيام البنك بالاحتفاظ بنسب السيولة التي أقرتها السلطات الرقابية، حيث من المعلوم أن السيولة تجعل البنك يتصف بمركز مالي قوي.
3. هدف النمو: وهذا يتم من خلال تغطية الأرباح المتولدة من النشاطات التشغيلية التي يقوم بها البنك، وهذا يتحقق بجهد ائتماني مركز ومكثف، تراعي شروط الإقراض الجيد، واستقطاب عملاء جيدين والتقييم المستمر لأداء وسياسات البنوك المنافسة بالسوق.
4. هدف الأمان: ويتحقق كمحصلة طبيعية من خلال تحقيق هدف السيولة وبناء المحفظة الائتمانية وإدارتها بشكل جيد.

5.2.2 أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، كما يلي:

1.5.2.2 المخاطر المالية

- 1- المخاطر الائتمانية: هي المخاطر التي تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد مما يؤدي إلى تحقيق خسارة للبنك.

وتعرف أيضاً على أنها الخسائر المحتملة التي تؤثر على أرباح البنك ورأسماله والناجم عن عدم قدرة المقترض بالوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة لأسباب ذاتية خاصة بالمقترض، أو بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر.

ويمكن تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال تسعير الائتمان الممنوح على أساس حجم المخاطر المرتبطة به، هيكله الائتماني بشكل مناسب ووجود أنظمة إنذار مبكر لحماية مركز البنك، حيث أن إدارة المخاطر الائتمانية مرتبطة بمخاطر الطرف المقابل.

2- مخاطر السوق: وهي الناتجة عن التغيرات المفاجئة في أحوال السوق، والتي تؤثر على البنوك.

وتقسم هذه المخاطر إلى: (الصيرفي، 2006)

أ. مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك إلى خسائر نتيجة هبوط أو صعود في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداته والقيم الاقتصادية لأصوله.

ب. مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الصرف بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يقتضي إماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب هذه التقلبات. (قندوز،

(2012)

3- مخاطر السيولة: تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بالشكل المناسب. وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة منه. (علي

والعيسى، 2004)

2.5.2.2 المخاطر غير المالية

1- مخاطر التشغيل: تنشأ هذه المخاطر عن ممارسة البنك لأنشطته المختلفة، والتي قد ينتج عنها

أنواع مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي قد تكون بسبب نقص في كفاءة التدريب. ومنها الفنية

التي تحدث نتيجة خلل في أجهزة الحاسوب أو الاتصالات، وفي الأخطاء اليومية المتعلقة بالعمليات

بسبب عدم الدقة في تنفيذها. وقد عرّفها لجنة بازل بأنها (مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم

ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم. (الشقيري، 2012)

2- المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد تعرض البنك للعقوبات والغرامات والإجراءات التأديبية، أو

التأثير على سمعته نتيجة مخالفته للقوانين والتشريعات أو خسارته أو ضعف موقفه القانوني وإقامة

الدعاوى القانونية عليه أو خسارته لها. كما ان عدم قيام البنك بتوثيق خدماته المختلفة ومستندات

الضمانات والاتفاقيات الموقعة بين البنك وأطراف أخرى، والتحقق من استكمالها للشروط المتفق

عليها والمتطلبات القانونية اللازم استكمالها، وبما يحفظ حقوق البنك، الأمر الذي يؤدي إلى

بطلان هذه العقود ورفع الدعاوى القضائية أو غيرها مما يؤثر على قدرة البنك على تحقيق أهدافه.

(البنك الأهلي الأردني، 2015)

3- المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر التي قد تؤثر على أرباح البنك ورأسماله؛ نتيجة لاتخاذ

قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ لها، وعدم التجاوب مع التغييرات التي تحدث في القطاع

المصرفي. (الشقيري، 2008)

4- مخاطر السمعة: هي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة، بسبب الأفعال التي

تمارس من إدارة المصرف أو موظفيه، والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وادائه وعلاقاته

مع عملائه والجهات الأخرى. كما أنها قد تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه،

أو تقديم خدمات مصرفية متدنية الجودة للعملاء. (عبد الكريم وأبو صلاح، 2007)

5- مخاطر الأعمال: تنشأ مخاطر الأعمال نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي تطرأ ضمن قطاع معين والتي تحدث نتيجة لدورة الأعمال المرتبطة بهذا القطاع. ويمكن أن تحدث نتيجة لعدم وضوح الأهداف الاستراتيجية للبنك، ونقص في الموارد البشرية التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف أو عدم كفاءة الكادر البشري من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وكذلك السياسات المتبناة من قبل البنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

6- المخاطر الإقليمية: وهي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل المقترضين أفراد ومؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف. ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة المصرف وأدائه في تلك الدولة. وتتمثل المخاطر القطرية في ثلاث عناصر هي:

- مدى الاستقرار السياسي، حيث كلما كانت الدولة غير مستقرة سياسياً كلما زادت المخاطر القطرية.

- مدى الاستقرار الاقتصادي، حيث يرتبط مستوى المخاطر بمستوى الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

- مدى توافر الموارد، والتعرض للكوارث، حيث يؤثر مدى توفر موارد طبيعية في البلد وانخفاض حجم التعرض للكوارث الطبيعية على درجة اعتمادها على الغير ودرجة استقرار البلد الاقتصادي.

7- مخاطر أمن المعلومات والمخاطر التقنية:

تعرف مخاطر أمن المعلومات على أنها المخاطر الناتجة عن قيام عامل ما أو بسبب تهديد ما سواء كان داخلي أو خارجي باستغلال نقاط الضعف في بيئة أمن المعلومات القائمة، والضوابط الرقابية

الممارسة للتأثير سلباً على سرية ونزاهة ودقة وتوافر المعلومات والأصول المعلوماتية، وإلحاق خسارة على أعمال البنك من خلالها.

وتقسم أهم العوامل والمسببات والتهديدات لأمن المعلومات إلى 5 تصنيفات رئيسية، هي:

1. أخطاء وهفوات الموظفين أثناء العمل والمخاطر البشرية على أمن المعلومات.

2. عمليات الاحتيال والسرقة والقرصنة وعمليات التصيد عبر الانترنت.

3. البرمجيات الخبيثة وفيروسات الحاسوب.

4. الهندسة الاجتماعية.

5. فشل الأنظمة وتعطلها عن العمل والكوارث الطبيعية/ كوارث الأعمال.

كما تعرف أحداث أمن المعلومات على أنها احتمالية التعرض لخسارة ما على أعمال البنك التجارية ناتجة عن قيام مجموعة من العوامل والمسببات والتهديدات الداخلية والخارجية باستغلال نقاط الضعف في بيئة المعلومات للتأثير سلباً على سرية ونزاهة ودقة وتوافر المعلومات والأصول المعلوماتية للبنك.

(البنك الأهلي الأردني، 2015)

6.2.2 خطوات قياس وإدارة المخاطر:

يتم قياس وتقييم وإدارة المخاطر من خلال مجموعة من الخطوات نجملها فيما يلي:

1.6.2.2 تحديد المخاطر:

تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها، حيث أن كل منتج أو خدمة يقدمها المصرف تنطوي على مخاطر عدة مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر

التشغيلية. وعليه، فإن عملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة من أجل فهم وإدراك المخاطر على مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة المصرف.

حيث يوجد مجموعة من الأدوات المستخدمة لتحديد المخاطر وتقييمها مثل التقييم الذاتي للمخاطر وتبويب المخاطر والمؤشرات الرئيسية لها. وعند تنفيذ عملية التقييم بشكل فعال، فسينتج عنها تحديد للثغرات في عملية الضبط. ومن هنا يمكن التوصل إلى تحديد للإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها أو قبول مستويات التعرض المحددة للمخاطر.

2.6.2.2 قياس المخاطر:

بعد تحديد أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، يتم قياس مستوى هذه المخاطر بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند القياس، أن كل نوع من المخاطر له ثلاث أبعاد، وهي حجم الخطر ومدته واحتمالية حدوثه. ولذلك فإن القياس الصحيح للمخاطر والذي يتم في الوقت المناسب يعتبر أمراً بالغ الأهمية في عملية الدوائر المعنية.

3.6.2.2 ضبط المخاطر:

بعد عملية تحديد المخاطر وقياسها يتم وضع المعايير المناسبة لضبطها. بمعنى آخر، تجنب أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك لدى القيام بأنشطته المختلفة. وهذا يتحقق من خلال تجنب الدخول في أسواق معينة أو منتجات معينة، وكذلك وضع قيود على بعض الأنشطة كسقف الائتمان، وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية. وأخيراً، إلغاء المخاطر من خلال التأمين مقابلها.

4.6.2.2 مراقبة المخاطر:

تعتبر هذه الخطوة جوهرية في إدارة المخاطر كونها تبقى إدارة البنك قادرة على السيطرة على المخاطر التي قد يواجهها، وذلك من خلال توفر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، ونبس الوقت قادر على مراقبتها. ويجب أن تكون عملية المراقبة على المخاطر عملية مستمرة وغير مقتصرة على فترة محددة أو مرحلية. (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

7.2.2 طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان

تسعى إدارة الائتمان، وقبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان. فالعامل الأساسي ناتج عن عدم رغبة العميل بالوفاء بالتزاماته في موعدها المحدد، حيث لا يمكن منح التسهيلات المصرفية لأي شخص طبيعي أو اعتباري إلا بتوفر مجموعة من الشروط بالشكل الذي يحفز البنك إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها التسهيلات، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض ومقدرته على السداد والتاريخ الائتماني له، ثم الحكم على حجم التسهيلات المطلوبة. ويتم الانتقال بعد ذلك إلى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وهل يدر دخلاً كافياً لتسديد الالتزامات أم لا. (حسنين، 2008)

لذلك، فإن من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وتحليله وتقييمه، ضرورة تحديد المخاطر المرتبطة به من خلال مجموعة من النماذج والتي تعتبر مهمة لدى محلي الائتمان على المستوى العالمي عند المنح.

1.7.2.2 نموذج Five C's of Credit

وتقوم هذه القاعدة على دراسة أو تحليل الجدارة الائتمانية من خلال 5 معايير هي:

1- الشخصية Character:

ويقصد بها مجموعة من السمات الشخصية المتمثلة في المصدقية في منطقية الطلب الائتماني والقدرة والرغبة في التسديد، وهل العميل متحفظ أم متفائل والتعاملات السابقة مع البنوك وكذلك وضعه الاجتماعي والعائلي والخبرات السابقة والسمعة الأدبية.

2- الكفاءة Capacity:

حيث يتم التعرف على الكفاءة الفنية لشركة العميل من حيث الطاقة الانتاجية، وكذلك جودة المنتجات، والتعرف على الكفاءة الإدارية من حيث مدى توفر الخبرة والكفاءة المتخصصة والعالية بالشركة. كذلك التعرف على الكفاءة المالية من حيث كفاءة الأنظمة المحاسبية والمالية والمعلوماتية. (الشنباري، 2006)

3- رأس المال Capital:

يقصد به مقدار ما يملكه من أصول متمثلة في الأسهم والسندات والأصول الأخرى، وكذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة صاحب المشروع في رأس مال المشروع ومدى الاعتماد على القروض، إضافة إلى مدى ملائمة سياسة توزيع الأرباح، ومدى كفاية التدفقات النقدية ومصادرها.

4- الظروف الاقتصادية (المناخ العام) Conditions:

وذلك بهدف التعرف على الظروف الاقتصادية العامة المتصلة بمعدل التضخم ومعدلات النمو والدورات الاقتصادية، وظروف الصناعة المتصلة بالمنافسة والطلب على المنتجات والظروف الخاصة بالشركة والحصة السوقية وجودة المنتجات وتطور الأداء ونظم الإدارة.

5- الضمانات Collateral:

وتشمل الرهن في الأصول التي يقدمها العميل إلى البنك كضمان بغرض الحصول على التسهيلات المطلوبة. وهناك العديد من الرهونات المقبولة للبنك مقابل هذه التسهيلات. ومن الأمثلة عليها الرهونات العقارية والأوراق التجارية والأوراق المالية والتأمينات النقدية والسيارات. ومع ذلك فإن البنك

في كثير من الأحيان يقوم برفض الضمانة المقدمة له، ولا يقبلها لعدم رغبته في الدخول في مشاكل في المستقبل. (طه، 2007)

2.7.2.2 نموذج Campari

ويقوم هذا النموذج على دراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض من خلال معايير:

1. الشخصية Character، وتتعلق بدراسة سمعة المقترض الأدبية والمجتمعية.
2. المقدرة Ability، معرفة هل تتوفر لدى العميل المقدرة والرغبة في السداد.
3. المبلغ المطلوب Amount.
4. ربحية التسهيلات Margin للتعرف على مدى التوازن بين المخاطر والعائد، هل سيتحقق هامش ربح مناسب يأخذ بعين الاعتبار كلفة الودائع.
5. غرض التسهيلات Purpose: وذلك للتعرف إذا ما سيتم استعمال التسهيلات الممنوحة لغايات مشروعة ومبررة وشريطة عدم تعارضها مع سياسة البنك وتعليمات السلطات النقدية، ومن أجل استغلالها في الغرض الذي منحت من أجله.
6. التسديد Repayment وذلك بهدف التعرف على مصادر التسديد الأخرى أو البديلة للمقترض ومدى ملائمة التدفقات النقدية مع الدفعات المستحقة من أجل ضمان التسديد.
7. الضمانة Insurance وهي التعرف على الضمانات التي يقدمها العميل ودراستها من كافة النواحي مثل استقرار قيمتها، سهولة بيعها عند الحاجة، سهولة تقديرها، إمكانية توثيقها. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

3.7.2.2. نموذج Camel

يعتمد هذا النموذج على دراسة وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض من خلال 5 معايير، هي:

1. ملائمة رأس المال Capital Adequacy.
2. جودة الأصول Asset quality.
3. الإدارة Management.
4. الأرباح أو الفوائد Earnings.
5. السيولة Liquidity. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

3.2 المبحث الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية

1.3.2 مقدمة:

المخاطر هي جزء طبيعي من القرار الائتماني، ومن الصعب جداً أن يكون هناك قرار ائتماني خالي من المخاطر، فالقرار الائتماني في جوهره، محاولة للسيطرة على هذه المخاطر، وخفضها إلى مستويات مقبولة وتحجيمها وإبطالها نهائياً في الحالات التي يمكن فيها ذلك.

وتمثل المخاطر جزء لا يتجزأ من طبيعة نشاط العمل المصرفي، لدرجة أن البعض يرى أن البنك بمثابة مؤسسة لتحمل المخاطر. كما يذهب البعض الآخر إلى القول بأن العمل المصرفي بمجمله، هو عبارة عن تحمل لبعض المخاطر المحسوبة، والرجل المصرفي الناجح، هو الذي قادر بخبرته على التقييم والتقدير السليم لهذه المخاطر.

وانسجاماً مع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تؤكد على ضرورة أن تتوفر أسس سليمة لإدارة المخاطر الائتمانية سيتم الحديث في هذا الفصل عن هذه الأسس.

2.3.2 توفر بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان

لضمان إدارة مسؤولة لمخاطر الائتمان يلتزم البنك ممثلاً بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يلي:

➤ توفير سياسات وصلاحيات وضوابط منح وتجديد الائتمان ومتابعته واعتمادها من مجلس الإدارة.
➤ تحديد الاستراتيجية بشكل واضح من خلال تحديد الأهداف والعائد والنمو ومستويات المخاطر المقبولة.

➤ نشر الوعي لإدارة مخاطر الائتمان وتزويد المستويات الوظيفية بسياسية إدارة مخاطر الائتمان.

➤ التأكد من توافق سياسة منح المكافآت مع استراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية.

➤ إعداد إجراءات عمل لإدارة الائتمان من دراسة ومنح ومتابعة ومعالجة.

➤ التأكد من أنه يتم توزيع المخاطر الائتمانية بشكل جيد من خلال الصلاحيات والمنتجات، وأن يتم تقييمها دورياً وتعديلها إن لزم الأمر.

➤ التعرف على المخاطر الائتمانية وإدارتها من خلال توفير الأنظمة والبرامج والإجراءات الملائمة للتعرف على المخاطر، وينطبق هذا الأمر على المنتجات والبرامج الجديدة التي ينوي الاستثمار بها.

➤ التحقق من القدرات والمهارات الإدارية والوظيفية للموظفين المسؤولين عن تقديم الأنشطة الائتمانية وأن يمتلكوا القدرات لدراسة الائتمان وتحليل مخاطره وتقييمها ووضع الاستراتيجيات الملائمة لذلك.

➤ يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان لديه من خلال ما يحدده المجلس في سياساته الائتمانية من سقف وشروط مختلفة، بحيث تتضمن نسب واضحة للحدود القصوى للائتمان الممنوح، وحيث يحدد التركيزات الائتمانية على مستوى العميل والقطاع ونوع الائتمان، حيث يعتبر البنك التنوع في المحفظة أحد أهم العناصر لإدارة المخاطر.

➤ التعرف الدقيق على البيئة القانونية والتشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان التي تدخل في نطاق تعاملات البنك، ومن ثم تحديد المخاطر الائتمانية المترتبة على ذلك.

(البنك الأهلي الأردني، 2015)

3.3.2 العمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان

على المصارف العمل وفق قواعد وضوابط محددة لمنح الائتمان المصرفي، والتي تشمل بشكل عام تعريف وتحديد الأسواق والقطاعات الاقتصادية المستهدفة، والتعرف الدقيق على العملاء والمخاطر المحيطة بهم، والغرض من منح التسهيلات المصرفية وهيكلها والضمانات المقدمة ومصادر السداد.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يتوجب مراعاة بعض الأمور من:

- وضع ضوابط وشروط واضحة ومحددة للموافقة على منح الائتمان بأنواعه وقطاعاته المختلفة.
- أن تتوفر المعلومات الشاملة عن العملاء ومشاريعهم والأطراف المرتبطين بهم ليتم تقييم المخاطر بشكل أفضل.
- أن تشمل ضوابط منح الائتمان تقييم لمخاطر الائتمان بالمقارنة مع العائد المتوقع منه ومع مستوى الربحية.
- تحديد سقف لمنح الائتمان للعميل الواحد أو لمجموعته وتحديد سقف كلية للقطاعات وأنواع التسهيلات المختلفة وأن تخضع للدراسة والتقييم الدوري.
- الاعتماد على النماذج المعتمدة لمختلف خدمات الائتمان كالدراسة الائتمانية والتجديد والتنفيذ والجوانب القانونية والتوثيقية.
- تحديد المستويات الإدارية واللجان المختصة في قرارات الائتمان ومتابعتها ومعالجتها وتقليص الاعتماد على الفرد الواحد في اتخاذ القرارات.
- وضع إجراءات وضوابط لمنح الائتمان لذوي الصلة مثل المسؤولين في البنك وحسب تعليمات الجهات الرقابية.
- تختلف إجراءات الموافقة على منح الائتمان في البنك باختلاف المقترضين وتبعاً لنوع الائتمان، وذلك لضمان توفير الخبرات والموارد والأدوات المناسبة لكل نوع في عملية التقييم والموافقة على المنح. (سلطة النقد الفلسطينية، 2011)

4.3.2 توفر إدارة حصفة للائتمان وإجراءات القياس والمتابعة

يجب على المصرف تأسيس نظام إداري ملائم لإدارة ومتابعة القرارات الائتمانية وتنفيذها، وفقاً لمجموع من الشروط والضوابط والسقوف المعتمدة خلال مراحل منح وتجديد وتقييم ومتابعة الائتمان. وقد يختلف عدد وطبيعة وهيكل الإدارات والأقسام التي يتكون منها النظام الإداري من مصرف إلى آخر حسب المحفظة الائتمانية الموجودة لديه ولكن وفي جميع الأحوال يتوجب مراعاة الأمور التالية بالحد الأدنى.

- ✓ الإدارة والمتابعة المستمرة المنتظمة لحسابات العملاء بما يضمن إدارة جيدة لمخاطر الائتمان.
- ✓ توفير نظام تقييم ومراقبة حسابات الائتمان وتصنيفها وتعليمات تكوين المخصصات اللازمة.
- ✓ استقلالية وحياد الموظفين القائمين على مراقبة وتقييم حسابات الائتمان بحيث لا يوجد علاقات تبعية إدارية أو شخصية فيما بينهم وبين الموظفين المشاركين في منح الائتمان وتنفيذها، وبالتالي يجب الفصل التام ما بين مهام الدراسة ومهام القرار والتنفيذ والمراقبة وإدارة المخاطر.
- ✓ الاعتماد على نظام داخلي لتقييم المخاطر الائتمانية، مثل نظام موديز للتصنيف وإدارة المخاطر الائتمانية. وبحيث أن هذا النظام يمتاز بتصنيف الائتمان إلى فئات متدرجة المخاطر، ومن ثم الاعتماد عليه لتقييم مخاطر كل عميل.
- ✓ توفير نظام لتقييم هيكل ومكونات محفظة الائتمان وتوزيعاتها.
- ✓ ضرورة دراسة التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة والمستجدة، وأثر ذلك على مخاطر الائتمان واقتراح التوصيات الملائمة.

✓ يتم تصنيف مخاطر الائتمان داخلياً، وبحيث يشمل على تصنيف العملاء بحسب الملاءة المالية ومقدرتهم على السداد، بالإضافة إلى تصنيف التسهيلات الممنوحة للعملاء تبعاً لحركة نشاط الحساب وانتظام السداد، ويقوم البنك بتصنيف التسهيلات تبعاً لتعليمات الجهات الرقابية.

✓ يتبع البنك عدة أساليب للتخفيض من المخاطر الائتمانية، مثل وضع حدود للتركزات وتحديد الضمانات المقبولة والشروط وإتباع سياسة التأمين على بعض العملاء والضمانات للتخفيض من المخاطر وإتباع سياسة بناء المخصصات بناء على المخاطر المحتملة. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

5.3.2 التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان

من أجل ضمان استقلالية التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، ينبغي على المصرف فصل التبعية الإدارية أو أي علاقات أو ارتباطات أخرى بالقائمين على مهام الموافقة على منح الائتمان ومتابعة وتنفيذ العمليات، وذلك من خلال ما يلي:

- وجود نظام مستقل لتقييم مخاطر الائتمان وآليات رفع التقارير.
- وجود نظام للتحقق من سلامة وإجراءات ومهام منح الائتمان، ووجود قسم فعال لمراقبة الائتمان من حيث القرار والتنفيذ والمتابعة والمعالجة.
- توفر إنذار قبل اتخاذ الإجراءات العلاجية والتصحيحية المناسبة في وقت مبكر. (سلطة النقد

السلطانية، 2011)

6.3.2 السياسة الائتمانية في المصارف

يمكن تعريف السياسة الائتمانية على أنها مجموعة من المعايير والأنظمة الداخلية والتعليمات التي تحدد استراتيجية الائتمان المصرفي، وكذلك شروطه ونطاق الصلاحيات بما يتناسب مع السياسة العامة للبنك. (مرار، 2016)

7.3.2 أهداف السياسة الائتمانية

- أن تكون المرجع والمصدر الرئيسي في فهم وكيفية ممارسة البنك لنشاطه في مجال الائتمان مع الفهم التام لجميع القوانين والأنظمة وقواعد السلوك والتعليمات والممارسات المصرفية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وسياسة البنك الداخلية.
- أن تكون مرجعاً وإدارة عمل للموظفين في البنك في كافة الأقسام والدوائر لبيان حدود مسؤولياتهم وحاجاتهم وكيفية تطبيقها عند منح التسهيلات ومراعاة مبادئ الحوكمة من شفافية وموضوعية عند المنح.
- ترجمة أهداف البنك واستراتيجياته المعتمدة وبما يمكن البنك من الاستغلال الأمثل للموارد.
- بناء محفظة تسهيلات ذات جودة عالية، ومخاطر مقبولة وبمعدلات عوائد مرضية لأصحاب العلاقة.
- الموازنة ما بين عناصر السيولة والربحية والمخاطرة في بناء المحفظة الائتمانية.
- تجنب التركزات، وتوزيع التسهيلات على أكبر عدد ممكن من القطاعات المستهدفة تجنباً لخطر التوظيفات في قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة، أو عدد محدد من العملاء، وعلى أن تكون التوزيعات ضمن حدود مخاطر محددة توضحها سياسة إدارة مخاطر الائتمان.

- تحديد المعايير والمستويات الكمية والنوعية للتسهيلات، وذلك من خلال محفظة تسهيلات عالية الجودة، وأقل مخاطر ممكنة والحصول على الضمانات الكافية، وكذلك الالتزام بالتركزات على مستوى العميل والقطاع وتحديد واضح للصلاحيات ومعايير محددة للتصنيف الائتماني من حيث المخاطرة والجودة.

8.3.2 أركان السياسة الائتمانية

للسياسة الائتمانية العديد من الأركان، وتشمل ما يلي:

- تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها البنك.
- تحديد المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك.
- تحديد أنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك.
- تحديد أنواع الضمانات والنسب المثلى.
- تحديد الحدود القصوى لآجال الاستحقاق.
- تحديد شروط ومعايير منح الائتمان والتركز الائتماني.
- تسعير الفائدة على القروض والمصرفيات الإدارية.
- تحديد السلطات والمسؤوليات الائتمانية.
- تحديد البيانات والتقارير لأغراض الرقابة.
- إصدار دليل إجراءات الحصول على التسهيلات المصرفية. (عيسى، 2004)

4.2 المبحث الثالث: دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية

1.4.2 مقدمة:

أدت الانهيارات المالية لعدد كبير من البنوك إلى حدوث اختلالات وعجز كبير في القطاع المصرفي في العالم، مما جعل الخبراء والمهتمين بالقطاع المصرفي للسعي إلى وضع شروط ومعايير من أجل تعزيز وسلامة ومثانة الوضع المالي للبنوك. لذا، وفي العام 1974 تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، والتي قامت وإدراكا منها على أن سلامة القطاع المصرفي تتوقف على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في العام 1988، وحددت 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان.

ولكن لوجود بعض القصور في هذه الاتفاقية، ظهرت اتفاقية بازل II سنة 2004، والتي جاءت بثلاث ركائز أساسية وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق. وقد جاءت هذه الاتفاقية بعدة طرق وأساليب من أجل قياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ومن الجدير ذكره أن لجنة بازل تعتبر تنظيم غير رسمي، أي أنها ليست وليدة اتفاق أو معاهدة دولية، وإنما هي مجرد تفاهم بين البنوك المركزية للدول الصناعية التي تعمل على تنسيق المواقف فيما يتعلق بممارسة البنوك لأعمالها بأكثر قدر من المهنية والحرفية، وأن قرارات هذه اللجنة وتوصياتها لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة.

2.4.2 مفهوم لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997، حيث تكونت من مجموعة من الدول الصناعية العظمى (كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة) تحت إشراف بنك التسويات الدولية، حيث مقره في مدينة بازل السويسرية، وذلك بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وازدياد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعضها، بالإضافة إلى حدة المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأوروبية والأمريكية بسبب نقص في رأس المال، وقد أطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية. (عبد الحميد، 2001)

3.4.2 أهداف لجنة بازل:

كان الهدف من تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية تحقيق غايتين أساسيتين هما:

1.3.4.2 المساعدة في متانة وتقوية واستقرار النظام المصرفي العالمي:

بعد تفاقم المديونية للدول النامية، ونظراً لتدني القدرة لدى هذه الدول على سداد مديونيتها وتفجر أزمة الديون العالمية، والتي طالت معظم هذه الدول خاصة في أمريكا اللاتينية. وعندما أعلنت المكسيك بصفة رسمية في العام 1982 أنها عاجزة عن سداد ديونها الخارجية والبالغة في تلك الفترة 80 مليار دولار. ومن الجدير ذكره أن إجمالي المديونية للدول النامية، والتي تم جدولتها 239 مليار دولار في العام 1983. (صباح، 2004)

2.3.4.2 إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك:

حيث تقوم بعض البنوك وبشكل متعمد إلى تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية نوعاً ما بالمقارنة لمحفظه التسهيلات الضخمة جداً في ظل ضعف في رؤوس الأموال في تلك البنوك بالإضافة إلى استحداث أدوات مالية جديدة جعلت من تلك البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية. (الشواربي والشواربي، 2002)

4.4.2 أسباب ظهور اتفاقية بازل II:

قبل التطرق بالحديث عن اتفاقية بازل II يجب علينا الحديث عن اتفاقية بازل I، حيث أنه وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات التي قامت بها لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، قدمت توصياتها بشأن نسبة كفاية رأس المال، والتي عرفت باتفاقية بازل I، وذلك في العام 1988 لتصبح بعد ذلك اتفاقية عالمية، وبعد القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث والتجارب، تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال قدرت 8%. وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة في العام 1992، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها الخبير المصرفي الانجليزي Peter Cook والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة. لذلك، سميت هذه نسبة كفاية رأس المال السابق بنسبة بازل أو نسبة كوك. (مفتاح ورحال، 2013)

حيث أصبحت كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الأولى كما يلي:

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال الإجمالي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية}} = \text{نسبة كفاية رأس المال (1988)}$$

ومن الجدير ذكره، أن اتفاقية بازل الأولى كان لها مجموعة من السلبيات والمتمثلة بما يلي:

➤ قد يكون الثمن الذي يختاره البنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، وهو من شأنه أن يسرع من استنزاف البنك. لذا، يتعين على البنك متابعة كافة المخصصات اللازمة من جانب السلطات الرقابية.

➤ محاولة البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه لبدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية، مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعة من الجهات الرقابية.

➤ عدم قدرة البنوك على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب معيار اتفاقية بازل.

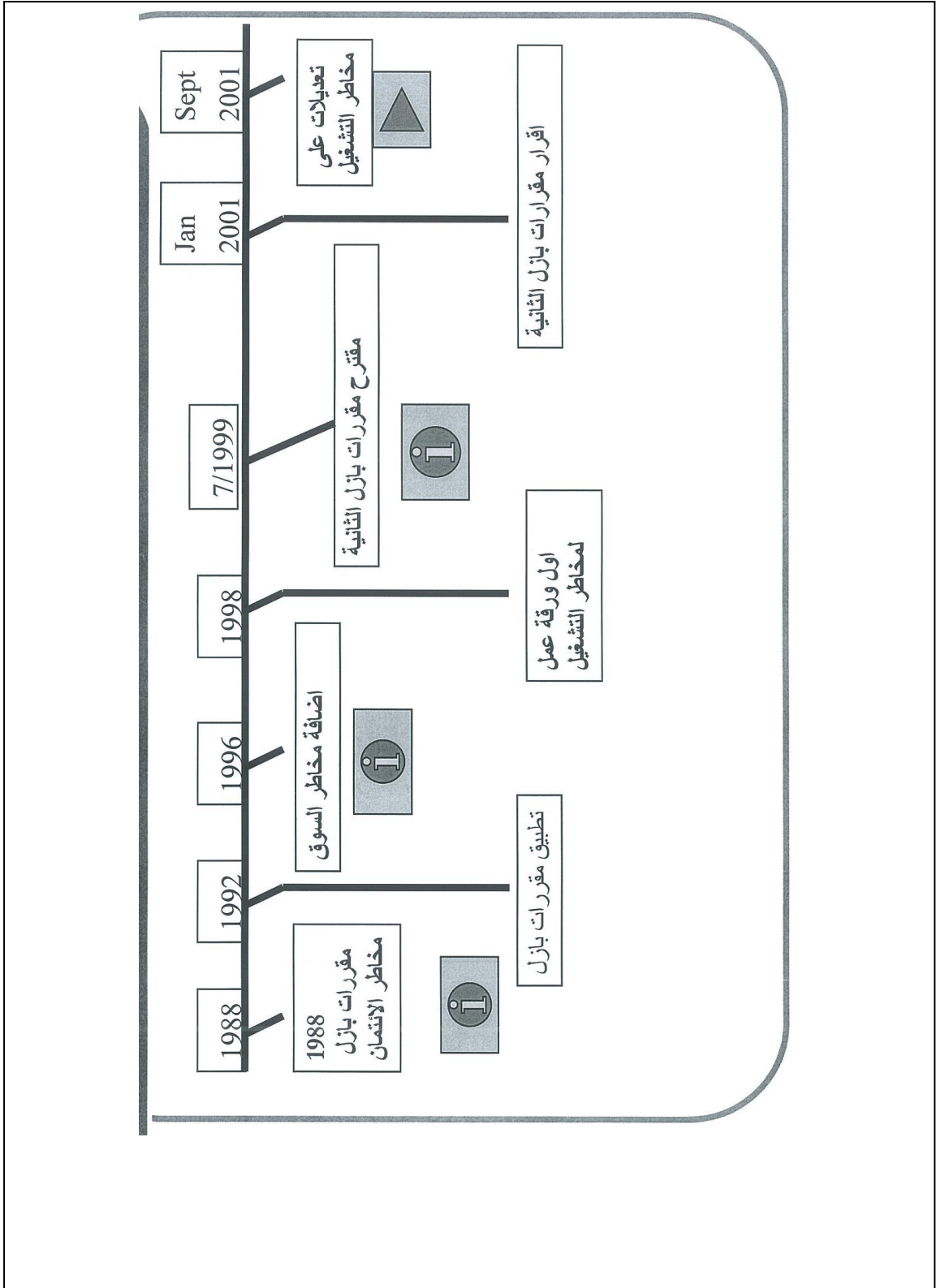
➤ البنوك تكون في وضع تنافسي أضعف من المؤسسات المالية التي تؤدي خدمات مشابهة، حيث أن معيار نسبة كفاية رأس المال يضيف تكلفة إضافية.

➤ إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرغم من أن بعضها يعاني من مشاكل اقتصادية.

➤ تركيز اتفاقية بازل الأولى على المخاطر الائتمانية مع عدم أخذ التطورات الهائلة التي تشهدها

الصناعة المصرفية بالحسيان. (كلاب، 2007)

والشكل أدناه يوضح التطور الذي حصل في مقررات بازل



شكل (1.2): يوضح التطور الذي حصل في مقررات بازل

5.4.2 اتفاقية بازل II

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2004 تقريراً بعنوان التوافق العالمي لقياس رأس المال، ومعيار رأس المال والمعروف اختصاراً بمقررات لجنة بازل الثانية والذي صدر بصورته النهائية في العام 2006. وبحسب هذا التقرير تحتسب نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio "CAR" للبنوك كما يلي: (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية)}}$$

حيث قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين وهما:

- الشريحة الأولى رأس المال الأساسي، ويتكون من (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة).

- رأس المال المساند ويتكون من (الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات لمواجهة أي مخاطر غير محددة + قروض مساندة + أدوات رأس مالية أخرى).

(خصاونة، 2008)

$$\text{حيث أن نسبة رأس المال التنظيمي (الشريحة الأولى + الثانية)} \leq 8\% \text{ الاصول المرجحة بالمخاطر}$$

ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 12%.

4.4.2 محاور اتفاقية بازل II

يتكون اتفاق بازل II من ثلاث محاور وهي:

1.6.4.2 المحور الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

فقد حددت اتفاقية بازل الثانية حجم رأس المال الذي يجب على المصرف تأمينه لتغطية المخاطر بـ 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وبالتالي لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال عن بازل I، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولية في معالجة المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، حيث قدم المقترح الجديد للاتفاقية بعض الأساليب البسيطة والمعقدة بالنسبة لقياس المخاطر، حيث تم إضافة نوع جديد من المخاطر تمثل في المخاطر التشغيلية. وبذلك أصبح تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. وبناء عليه، تحسب نسبة كفاية رأس المال. (مبارك، 2012)

2.6.4.2 المحور الثاني: المراجعة الإشرافية

تهدف إجراءات المراجعة والمراقبة الإشرافية وفقاً لاتفاقية بازل الثانية إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبني نظام جديد لإدارة المخاطر والتفريق بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر ومنح المؤسسات المصرفية القدرة على تحديد نسبة كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة، ووضعت اللجنة أربعة مبادئ رئيسية تمثلت بما يلي:

المبدأ الأول: يتعين على البنوك القيام بعملية تقييم شاملة لمدى كفاية وتناسب رأس المال مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

المبدأ الثاني: ينبغي على المراقبين القيام بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية لكل بنك بشأن نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة إلى قدرتها على الإشراف والالتزام بمعدل رأس المال. وللمراقبين الحق في أن يتخذوا ما يروه مناسباً من إجراءات رقابية في الحالات التي تستلزم ذلك.

المبدأ الثالث: على المراقبين أن يتوقعوا قيام البنوك بتحقيق مستوى رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به، وأن يكون لهؤلاء المراقبين القدرة على مطالبة البنوك بتوفير أية احتياجات إضافية مطلوبة من رأس المال.

المبدأ الرابع: يجب على المراقبين التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس مال البنك عن الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به، ولهم الحق في اتخاذ إجراءات لازمة لعلاج جوانب القصور ورفع نسبة كفاية رأس المال إلى الحد المطلوب. (غنيم، 2008)

3.6.4.2 المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح العام)

يهدف إلى تحقيق غايات اللجنة من حيث الكفاءة في إدارة المخاطر والحفاظ على متانة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال استخدام المؤسسات المصرفية للأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس المخاطر بكافة أنواعها المختلفة، ولتحقيق المحور الثالث لا بد من توفر بيئة عمل منظمة وتطبيق القوانين والتشريعات للتعامل مع العملاء بكل شفافية. كما يجب إلزام البنوك بنشر البيانات بشكل يسهل الحصول عليها.

7.4.2 اختبارات لقياس المخاطر

1.7.4.1 اختبارات الأوضاع الضاغطة (التحمل):

تعتبر اختبارات التحمل أحد أساليب إدارة المخاطر المستخدمة لتقييم الآثار المحتملة على الوضع المالي للبنك لحدث معين أو لمجموعة من المتغيرات المالية، ويكون تركيز هذه الاختبارات في العادة على أحداث استثنائية ولكنها قابلة للتحقق.

وتعتبر اختبارات التحمل أو الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي من منظومة سياسة إدارة المخاطر في البنوك لما لها من تأثير في صناعة القرارات على المستوى الإداري والاستراتيجي لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. هذا بالإضافة لكونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر. لذا، يجب وضع أهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على نتائج الفحوصات وهي أسلوب قيم من أساليب إدارة المخاطر تأتي في سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بحسب المحور الثاني، وهي ملزمة للبنوك حسب تعليمات السلطات الرقابية رقم 2014/10.

2.7.4.2 أهداف اختبارات الأوضاع الضاغطة:

- الوصول إلى فهم أفضل للإطار العام لمخاطر المصرف.
- تقييم الكيفية التي يمكن لأوضاع التحمل أن تؤثر على الإيرادات.
- تقييم كفاية رأس المال الداخلي.
- تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.
- توفير أدوات إدارة مخاطر مكملة لإدوات المخاطر المستخدمة في عملية قياس مخاطر السوق، وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الكامل للمخاطر.

- تحسين فعالية إدارة مخاطر السوق في البنوك. (البنك الأهلي الأردني، 2015)

3.7.4.2 اختبار التقييم الداخلي لكفاية رأس المال CAAP I

هي عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لكافة عناصر المخاطر الكمية التي تتضمن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة وأسعار الفوائد والتركزات الائتمانية والاستراتيجية، والسمعة، ودورة الأعمال، والنوعية التي تتضمن (الحاكمية المؤسسية، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، إجراءات الضبط والرقابة الداخلية) أو التي من الممكن أن يتعرض لها البنك ضمن إطار تعليمات السلطات الرقابية والسياسية الداخلية وتعليمات لجنة بازل.

4.7.4.2 أهداف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال:

- استخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر لضمان كفاية رأس المال.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تطوير عملية التقييم الداخلي لرأس المال، ووضع أهداف لرأس المال تتناسب مع هيكل مخاطر البنك والبيئة الرقابية لديه.
- التقييم الشامل لعناصر المخاطر (الكمية والنوعية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك في ظل الأوضاع المالية أو الضاغطة للبنك.
- معالجة المخاطر التي لم يتم تغطيتها ضمن الدعامة الأولى (مخاطر السيولة، الفائدة، التركيز، السمعة، الاستراتيجية، دورة الأعمال).
- فهم طبيعة ومستويات المخاطر التي قد تواجهها البنوك وكيفية الربط بين تلك المخاطر ومستويات رأس المال.

- التأكد من استمرار إدارة البنوك في تحمل المسؤولية لضمان توفر رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر، وبما يزيد عن متطلبات الحد الأدنى المقرر من السلطات الرقابية. (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

وهذا التقييم ملزم للبنوك حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

8.4.2 أساليب قياس المخاطر الائتمانية حسب بازل II

يتم قياس المخاطر الائتمانية من خلال عدد من الأساليب، والتي تطرقت لها تعليمات بازل وسلطة النقد الفلسطينية، والتي أصدرت تعليماتها بهذا الخصوص لتكون موضع التطبيق لدى البنوك، مع إعطاء بعض أساليب القياس تمهيداً للانتقال لها في حال توفرت بعض الشروط لدى البنوك لاستخدام الأساليب الأكثر تعقيداً والأكثر دقة في عملية الاحتساب. ومن الأساليب التي يتم قياس مخاطر الائتمان بها ما يلي:

1.8.4.2 الطريقة المعيارية Standardized Approach

وتكون من خلال تخصيص أوزان ترجيحية لمخاطر التعرضات الائتمانية، مع الأخذ بعين الاعتبار، إذا كان التعرض مضمون بضمانة مؤهلة أو مكفولة بكفالة مقبولة. وهنا يحق للبنك استخدام المخففات الائتمانية؛ لتخفيض القيمة المرجحة بالمخاطر عند احتساب نسبة كفاية رأس المال.

جدول (1.2- أ) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد 2016/7.

أوزان المخاطر								فئات الأصول																
تعطي وزن مخاطر 0% على النقد الورقي والمعدني وسبائك الذهب المحتفظ بها في البنك.								1- النقد والذهب																
تعطي المطالبات على الحكومة الفلسطينية بالعملة المحلية والممولة بها وزن مخاطر 0%. أما المطالبات بالعملات الأخرى والممولة بها فتأخذ وزن مخاطر 20%، ويتم تطبيق هذا الوزن على مدار أربع سنوات، وبمعدل 5% بشكل سنوي وتدرجياً. والمطالبات المفروضة من قبل سلطة النقد أي الاحتياطي الإلزامي والوديعة الرأسمالية والودائع المفروضة الأخرى، فتأخذ وزن مخاطر 0%، وتعامل المطالبات على سلطة النقد الفلسطينية معاملة المطالبات على الحكومة الفلسطينية. أما المطالبات على الحكومات الأخرى، والمصاريف المركزية خارج فلسطين، فتعامل وفقاً لتقييم الجهات السيادية التي تصدرها وكالات التصنيف المعترف بها كما يلي:								2- المطالبات على الجهات السيادية والمصارف المركزية																
<table border="1"> <thead> <tr> <th>درجة جودة الائتمان</th> <th>1</th> <th>2</th> <th>3</th> <th>4</th> <th>5</th> <th>6</th> <th>غير مصنف</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>وزن المخاطر</td> <td>0%</td> <td>20%</td> <td>50%</td> <td>100%</td> <td>100%</td> <td>150%</td> <td>100%</td> </tr> </tbody> </table>								درجة جودة الائتمان	1	2	3	4	5	6	غير مصنف	وزن المخاطر	0%	20%	50%	100%	100%	150%	100%	
درجة جودة الائتمان	1	2	3	4	5	6	غير مصنف																	
وزن المخاطر	0%	20%	50%	100%	100%	150%	100%																	
ويستثنى من ذلك، المطالبات على الحكومة المركزية الأردنية والبنك المركزي الأردني بعملة الدينار الأردني فقط، حيث تعطي وزن ترجيحي 50%. وهذا بشكل مؤقت وقابل للتعديل.																								
<ul style="list-style-type: none"> - يحدد تعرضات مخاطر المؤسسات غير التجارية كالجمعيات والمؤسسات والنوادي والجامعات والبلديات والجمعيات غير المعترف بها واللجان وزن مخاطر 100%. - يجوز أن تعامل التعرضات لمؤسسات القطاع العام معاملة التعرض للشركات. - يجوز وبشكل استثنائي استخدام وزن المخاطر الذي يتوافق مع درجة التصنيف الممنوحة للمطالبة على الحكومة الفلسطينية لتعرضات مؤسسات القطاع العام بشرط وجود كفالة حكومية غير مشروطة ولا رجعة عنها، وشروط الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية. 								3- المطالبات على المؤسسات غير التجارية ومؤسسات القطاع العام																

**جدول (1.2- ب) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد
2016/7.**

فئات الأصول							أوزان المخاطر					
4- المطالبات على مؤسسات التنمية متعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى.							<ul style="list-style-type: none"> - تعامل معاملة التعرضات للمؤسسات المالية. - تخضع بنوك التنمية متعددة الأطراف لوزن مخاطر 0%، وهي كما يلي: (البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، البنك الآسيوي للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك الاستثمار الأوروبي، صندوق الاستثمار الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، بنك الاستثمار لدول الشمال، بنك التنمية لدول الكاريبي، بنك مجلس التنمية الأوروبي). 					
5- المطالبات على المصارف							<ul style="list-style-type: none"> - تنطبق على المطالبات على المصارف درجة واحدة أقل تفضيلاً عن الدرجة المعطاة للجهة السيادية للبلدان المنشأة بها. - المطالبات على المصارف العاملة في فلسطين والممولة بالعملة المحلية، وذات أجل استحقاق أدنى من ثلاث شهور وغير قابلة للتجديد 20%. أما المطالبات بالعملات الأجنبية والممولة بها وذات أجل استحقاق أدنى من ثلاث شهور وغير قابلة للتجديد 50%. والمطالبات الأخرى 100%. - المطالبات على المصارف العاملة خارج فلسطين وزن درجة واحدة أقل من الدرجة المعطاة لتقييم ائتمان البلد الأم، باستثناء المصارف العاملة في الأردن بعملة الدينار الأردني فقط، وذات أجل استحقاق أدنى من ثلاث شهور، وغير قابلة للتجديد، حيث تعطى وزن ترجيحي 50%، وهذا مؤقت، وقابل للتعديل مستقبلاً، وكما يبين الجدول أدناه: 					
درجة جودة الائتمان							3	4	6+5	غير مصنف		
وزن المخاطر							100%	100%	150%	100%		
6- المطالبات على المؤسسات المالية الأخرى							<ul style="list-style-type: none"> - تعطي المطالبات على المؤسسات المالية التي تحتسب متطلبات رأس المال المرجح بالمخاطر معاملة المطالبات على المصارف التي تعمل خارج فلسطين. وكما هو مبين في البند رقم (5) أعلاه، تعامل المطالبات على المؤسسات المالية التي لا تخضع لمتطلبات رأس المال المرجح معاملة المطالبة على الشركات. 					

**جدول (1.2- ج) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد
2016/7.**

فئات الأصول							أوزان المخاطر							
7- المطالبات على الشركات							- تعطى مطالبات الشركات وزن مخاطر ترجيحي حسب التصنيف الخارجي للشركة المعنية كما يلي:							
درجة جودة الائتمان							1 2 3 4 5+6 غير مصنف							
وزن المخاطر							20% 50% 100% 100% 150% 100%							
8- قروض رهن العقار السكني غير المستحقة							- قروض مضمونة بالكامل برهن عقار سكني. - العقار لأغراض سكنية وليست تجارية من قبل المدين أو أحد المستأجرين لديه. - تعتمد توزيع أوزان المخاطر على نسبة التمويل من قيمة العقار وفقاً للجدول أدناه:							
<table border="1"> <thead> <tr> <th>وزن العقار</th> <th>نسبة التمويل من قيمة العقار</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>35% > =</td> <td>85% > =</td> </tr> <tr> <td>50% <</td> <td>85% - 100%</td> </tr> <tr> <td>100% <</td> <td>100%</td> </tr> </tbody> </table>							وزن العقار	نسبة التمويل من قيمة العقار	35% > =	85% > =	50% <	85% - 100%	100% <	100%
وزن العقار	نسبة التمويل من قيمة العقار													
35% > =	85% > =													
50% <	85% - 100%													
100% <	100%													
9- قروض رهن العقار السكني المستحقة السداد							- وفي حال عدم انطباق الشروط أعلاه تعطى وزن ترجيحي 100%. - يعطي الجزء غير المضمون من قرض رهن العقار السكني المتأخر عن السداد لأكثر من تسعين يوماً وزن مخاطرة 100%، وذلك بعد استبعاد المخصصات.							
10- المطالبات المضمونة بعقارات تجارية							- التعرضات المضمونة برهن على العقارات التجارية تعطى وزن ترجيحي 100% بغض النظر عن نوع العقار. - التعرضات التي تنطوي على تأجير العقارات التجارية التي تعطي المستأجر الحق في شرائها يطبق عليها وزن المخاطر 100%.							
11- المطالبات ضمن محفظة ائتمان التجزئة							- تعطى المطالبات ضمن محفظة ائتمان التجزئة الأوزان الترجيحية التالية: - 75% في حال كان التعرض تعرضاً. إما لفرد أو مجموعة أفراد أو منشآت صغيرة ومتوسطة وبشرط استيفاء الشروط التالية: - أن لا تتجاوز قيمة الائتمان للأفراد 100 ألف دولار. - أن لا تتجاوز قيمة الائتمان للمنشأة الصغيرة والمتوسطة مبلغ 200 ألف دولار. - بخلاف ما ذكر أعلاه، تعطى وزن مخاطر بنسبة 100%.							

**جدول (1.2- د) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد
2016/7.**

أوزان المخاطر		فئات الأصول
<ul style="list-style-type: none"> - يعطى للجزء غير المضمون من الائتمان والذي مضى على استحقاقه 90 يوم بعد استبعاد المخصصات المحددة الأوزان التالية: 150% إذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20% للتسهيلات. 100% إذا كانت المخصصات المحددة مساوية أو أكبر من 20% من مبلغ الائتمان. 		12- الائتمان المستحق السداد باستثناء قروض رهن العقار السكني
<ul style="list-style-type: none"> - يعطى وزن مخاطر 150% لكل من التعرضات أدناه: - رأس المال المغامر . - استثمارات الملكية الخاصة. - الائتمان المعاد جدولته/ هيكلته. - صناديق الاستثمار الجماعي. 		13- فئات المطالبات مرتفعة المخاطر
ينطبق وزن مخاطر 100% على كافة التعرضات في البنود من 1-13.		14- بنود أخرى
<ul style="list-style-type: none"> - يتم معادلة بنود خارج الميزانية كمطالبات ائتمانية من خلال استخدام معامل تحويل الائتمان. وكما في الجدول أدناه: 		15- بنود خارج الميزانية
معامل التحويل	البند	
100%	بدائل الائتمان المعطى بيع الأصول مع حق الرجوع، المشتريات المستقبلية للأصول، الارتباطات المحتملة عند السحب	
50%	تسهيلات إصدار أوراق مالية، تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد، الالتزامات العرضية المرتبطة بالأداء.	
20%	الالتزامات المرتبطة بالتجارة.	
معامل التحويل	تاريخ الاستحقاق	السقوف الائتمانية الملتزم بها
50%	- أجل استحقاق يزيد عن سنة	
20%	- أجل استحقاق أقل أو يساوي سنة	
0%	- حق قانوني بالإلغاء التلقائي	

2.8.4.2 طريقة التصنيف الداخلي Internal Rating Approach

تعتمد هذه الطريقة على التصنيف الداخلي للعملاء من خلال الاعتماد على البيانات المالية والبيانات

الداخلية الخاصة بكل عميل، وذلك بهدف احتساب الخسائر المتوقعة. وتقسم إلى طريقتين:

✓ الطريقة الأساسية: وفيها يتم احتساب نسبة احتمالية التعثر الخاصة بالعملاء، والتعرض عند

التعثر بالاعتماد على البيانات الداخلية، ويتم الحصول على الخسارة عند التعثر من الجهات

الرقابية.

✓ الطريقة المتقدمة: عند استخدام هذا الأسلوب يتم الاعتماد بشكل كامل على البيانات الداخلية

ودون الحاجة إلى أي مصادر خارجية.

9.4.2 مخففات مخاطر الائتمان:

ترتكز أساليب تخفيف مخاطر الائتمان على عقود ملحقة بمنح الائتمان أو على مخففات وأساليب

تؤدي إلى خفض لمخاطر الائتمان يعترف بها عند تحديد متطلبات رأس المال.

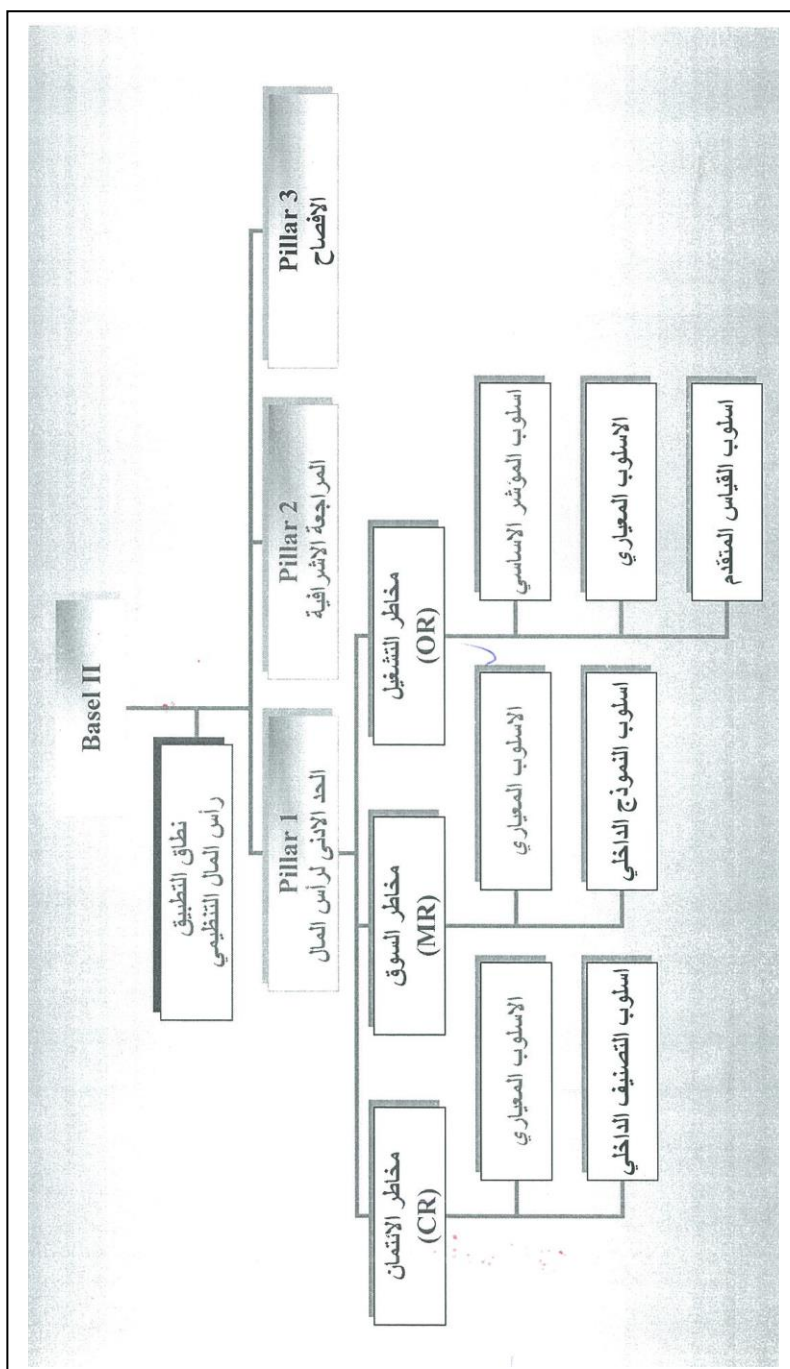
ضمن هذا الأسلوب، يتم الاستعاضة عن الوزن الترجيحي للطرف المقابل بالوزن الترجيحي الخاص

بالضمان سواء كانت التغطية جزئية أو كلية، وبحيث يتم تقسيم المطالبة إلى جزئين إذا كانت التغطية

جزئية (الجزء المغطى يعطى وزن مخاطر ترجيحي خاص بالضمان، والجزء الغير مغطى يعطى وزن

مخاطر ترجيحي للطرف المقابل). (سلطة النقد الفلسطينية، 2016)

والمنهج المعتمد لتخفيف المخاطر الائتمانية هو المنهج البسيط حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.



شكل 2.2 : نموذج اتفاقية بازل

5.2 المبحث الرابع: مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني

1.5.2 المقدمة

على الرغم من الظروف السياسية في فلسطين واجراءات الاحتلال الاسرائيلي الخاصة بالجانب الاقتصادي والتي شوهت وحدثت من تعافي الاقتصاد الفلسطيني خصوصا ما يتعلق بالسيطرة على المعابر وعدم وجود عملة وطنية بما ساهم في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي الا ان القطاع المصرفي الفلسطيني شهد نموا مطردا على كافة الاصعدة، مما عزز من مكانته في الاقتصاد الفلسطيني وجعلته جاذبا لمزيد من الاستثمار والتوسع لتمتع هذا القطاع بمتانة مالية جيدة وعمله وفق منظومة مؤسسية ورقابية فاعلة.

جدول (2.2) النمو في مؤشرات الموجودات والمطلوبات ورأس المال المدفوع والتسهيلات المباشرة

المبالغ بالالف الدولارات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
15,826.7	14,190	12,602	11,815	11,191	10,051.88	9337.3	8794.7	الموجودات والمطلوبات
%12	%13	%7	%6	%11	%8	%6	-	نسبة النمو
1,157.7	1,077	961	976	928	894.75	874.6	809.6	رأس المال المدفوع
%7	%12	-%1.5	%5	%4	%2	%8	-	نسبة النمو
8,027.6	6,871.9	5,824.8	4,895.1	4,480.1	4,199.3	3,550.7	2,885.9	التسهيلات المباشرة
%17	18%	19%	9%	%7	%18	%23	-	نسبة النمو

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

يظهر الشكل أعلاه، بعض مؤشرات النمو في الموجودات والمطلوبات وكذلك رأس المال المدفوع والتسهيلات المباشرة، حيث يتبين أن هناك نمو في موجودات القطاع المصرفي بشكل متواتر وكان نموه في العام 2016 و 2017 نمواً لافتاً، وهذا يدل على زيادة أثر القطاع المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد الفلسطيني، ومن الجدير ذكره أن موجودات القطاع المصرفي في فلسطين بلغت 15.8 مليار دولار كما في نهاية العام 2017، وكون رأس المال يشكل خط الدفاع لأي مؤسسة مصرفية

عملت البنوك على تمويل جزء من أرباحها بشكل سنوي إلى رأس المال من أجل أن يواكب ذلك التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية المتمثلة بالحدود الدنيا لكفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك نمو ملحوظ في رأس المال المدفوع حيث بلغ 1.15 مليار دولار كما في نهاية العام 2017، وكانت نسبة النمو الأعلى في نهاية العام 2016 حيث بلغت 12% وهذا النمو يتناسب مع مؤشرات النمو في الموجودات، أما فيما يتعلق بمؤشر التسهيلات الائتمانية فنلاحظ أن هناك ارتفاع في المحفظة الائتمانية، حيث بلغت تسهيلات القطاع المصرفي أكثر من 8 مليار دولار في نهاية العام 2017 وبسنة نحو 17%.

المبالغ بالآلاف الدولارات

جدول (3.2) التسهيلات المباشرة حسب العملات

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
شيفل إسرائيلي	866.7	863.6	1,367.6	1,510.7	1,443.6	1,984.7	2,460.9	3,183.7
نسبة التركيز	%30	%24	%32	%34	%29	%34	%36	%40
دينار أردني	246.2	420.9	549.7	471.1	582.7	863.2	972.0	1,128.8
نسبة التركيز	%8	%12	%13	%10	%12	%15	%14	%14
دولار أمريكي	1,756.6	2,245.9	2,255.1	2,464.1	2,838.7	2,929.4	3,375.1	3,590.0
نسبة التركيز	%61	%63	%54	%55	%58	%50	%49	%45
عملات أخرى	16.4	20.3	26.9	34.2	30.1	47.5	63.9	125.1
نسبة التركيز	%1	%1	%1	%1	%1	%1	%1	%1
المجموع	2,885.9	3,550.7	4,199.3	4,480.1	4,895.1	5,824.8	6,871.9	8,027.6

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية أعلاه، أن عملة الدولار هي العملة الأكثر تركّزاً في التسهيلات المصرفية، حيث بلغ حجم التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار 3.59 مليار دولار وبنسبة تركّز 45% كما في نهاية العام 2017 وهذا يعود إلى الفائدة المنخفضة على التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار لارتباطها بفائدة (Libar) العالمية بالإضافة إلى أنه يتم تقييم السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات

والمنشآت السكنية بعملة الدولار، تليها عملة الشيكل بمبلغ 3.18 مليار دولار كما في نهاية العام 2017، وبنسبة تركز 40% وهذا يعود إلى أن هناك جزء من الموظفين والتجار يتعاملون بعملة الشيكل ومدخولاتهم بنفس العملة وهذا الشيء يجنبهم مخاطر التقلب في أسعار الصرف، ثم تأتي عملة الدينار بمبلغ 1.12 مليار دولار وبنسبة تركز 14% أما بقية العملات فبلغ حجم التسهيلات الممنوحة فيها 125 مليون دولار وبنسبة تركز 1% كما في العام 2017، وأخيراً نلاحظ أن منح التسهيلات في فلسطين لا يقتصر على عملة واحدة بل على العكس يتم التعامل بالعديد من العملات وهذا ناتج عن عدم وجود عملة وطنية في فلسطين.

جدول (4.2) التسهيلات المباشرة حسب القطاع (عام وخاص) المبالغ بالآلاف الدولارات

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تسهيلات القطاع العام	837.2	1,101.1	1,407.5	1,373.3	1,239.8	1,452.6	1,418.8	1,474.2
نسبة التركز	29%	31%	34%	31%	25%	25%	21%	18%
تسهيلات القطاع الخاص	2,048.7	2,449.6	2,791.8	3,106.8	3,655.3	4,372.2	5,453.1	6,553.4
نسبة التركز	71%	69%	66%	69%	75%	75%	79%	82%
المجموع	2,885.9	3,550.7	4,199.3	4,480.1	4,895.1	5,824.8	6,871.9	8,027.6

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المحفظة الائتمانية تتوزع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث بلغت تسهيلات القطاع العام 1.74 مليار دولار كما في نهاية العام 2017 وبنسبة تركز 18%، في حين بلغت تسهيلات القطاع الخاص 6.55 مليار دولار وبنسبة تركز 82% ومن الجدير ذكره أن الزيادة في التسهيلات الممنوحة خلال فترة الدراسة أعلاه هي في جانب تسهيلات القطاع الخاص، يقابله ثبات في تسهيلات القطاع العام خاصة خلال آخر ثلاث سنوات من الدراسة.

جدول (5.2) توزيع صافي التسهيلات المباشرة (قروض، جاري مدين، تمويل تأجيري):

المبالغ بالآلاف الدولارات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	صافي التسهيلات المباشرة
6,588.9	5,632.5	4,639.9	3,853.8	3,207.7	2950.3	2531.7	1978.0	القروض
%82	%82	%80	%79	%71	%70	%71	%69	نسبة التركيز
1,380.6	1,199.6	1,155.4	1,021.0	1,258.4	1238.1	1010.3	900.4	جاري مدين
%17	%17	%19	%20	%28	%29	%28	%30	نسبة التركيز
58.1	39.7	29.5	20.3	14.0	10.9	8.7	7.5	تمويل تأجيري
اقل من 1%	اقل من 1%	اقل من 1%	اقل من 1%	اقل من 1%	اقل من 1%	اقل من 1%	اقل من 1%	نسبة التركيز
8,027.6	6,871.9	5,824.8	4,895.1	4,480.1	4199.3	3550.7	2885.9	المجموع

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

بالإشارة إلى توزيع التسهيلات المباشرة نلاحظ أن القروض احتلت المرتبة الأولى في التوزيع حيث بلغت 6.58 مليار دولار، كما في نهاية العام 2017، وبنسبة تركيز 82% في حين احتلت المرتبة الثانية تسهيلات حسابات الجاري مدين حيث بلغت 1.38 مليار دولار، كما في نهاية العام 2017 وبنسبة تركيز 17% تلتها تسهيلات التأجير التمويلي بمبلغ 58 مليون دولار بنسبة تركيز 1%، وتتوزع القروض التي تقدمها البنوك العاملة في فلسطين إلى معتمديها بين القروض الاستهلاكية المتمثلة في شراء البيوت والسيارات وقروض المشاريع الصغيرة وتمويل العمليات التجارية وقروض أخرى مقدمة إلى الحكومة من أجل تمويل نفقاتها، وبالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن تسهيلات القروض في تزايد خلال فترة الدراسة وهذا يعود إلى حالة التفاؤل الاقتصادي النسبي وكذلك التطور في منظومة سلطة النقد الفلسطينية من خلال إنشاء مكتب استعلام ائتماني يساعد البنك على اتخاذ قرار ائتماني سليم دون تردد مع مراعاة ودراسة المخاطر المحيطة.

جدول (6.2) توزيع إجمالي ودائع العملاء ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة: المبالغ بالآلاف الدولارات

الودائع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع غزة	782.8	778.3	787.5	857	994	1039	1102	1,127.8
نسبة التركيز	%12	%12	%11	%10	%11	%11	%10	%9
الضفة الغربية	6019.6	6194.2	6696.6	7446.7	7940.5	8615.2	9502.7	10,845.6
نسبة التركيز	%88	%88	%89	%90	%91	%89	%90	%91
المجموع	6802.4	6972.5	7484.1	8303.7	8934.5	9654.2	10,604.7	11,973.4

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

يظهر في الشكل أعلاه، حجم الودائع لدى البنوك العاملة في فلسطين خلال العام 2010 و 2017، حيث تبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاع كبير في حجم الودائع وتحديد في منطقة الضفة الغربية، حيث بلغت الودائع 10.84 مليار دولار وبنسبة تركيز 91% في حين بلغت في قطاع غزة 1.12 مليار دولار وبنسبة تركيز 9%، ومن الملاحظ أن الودائع في قطاع غزة تراجعت خلال فترة الدراسة أعلاه وهذا يعود إلى الظروف السياسية التي يعيشها القطاع وتعرضه لأكثر من حرب ومرت الكثير من المنشآت والمرافق والمباني بالإضافة إلى الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على القطاع منذ سنوات والارتفاع الملحوظ في نسبة الفقر والبطالة. أما في الضفة الغربية فهناك حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي وكذلك هناك بعض المساعدات من الدول المانحة والتي تعمل على تحسين البنية التحتية وبعض المرافق العامة.

جدول (7.2) توزيع ودائع العملاء حسب العملات:

المبالغ بالآلاف الدولارات

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
شيفل إسرائيلي	1728.9	2115.8	2323.6	2409.9	2750.5	3229.6	3506.3	4039.7
نسبة التركيز	%26	%30	%31	%29	%30	%33	%33	%34
دينار أردني	1852.5	1801.4	1740.4	2106.0	2299.4	2477.2	2643.7	2805
نسبة التركيز	%27	%26	%23	%25	%26	%26	%25	%23
دولار أمريكي	2853.4	2718.5	3063.0	3460.6	3550.4	3578.6	3956.1	4723.6
نسبة التركيز	%42	%39	%41	%42	%40	%37	%37	%39
عملات أخرى	367.6	336.8	357.1	327.2	334.2	368.9	498.7	405
نسبة التركيز	%5	%5	%5	%4	%4	%4	%5	%4
المجموع	6802.4	6972.5	7484.1	8303.7	8934.5	9654.2	10604.7	11973.4

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن عملة الدولار احتلت المرتبة الأولى من حيث توزيع الودائع حيث بلغ حجم الودائع 4.7 مليار دولار ونسبة تركيز 39% في حين احتلت عملة الشيفل المرتبة الثانية حيث بلغ حجم الودائع 4 مليار دولار كما في نهاية العام 2017 ونسبة تركيز 34% تلتها الودائع بعملة الدينار حيث بلغ حجم الودائع 2.8 مليار دولار ونسبة تركيز 23% تلتها الودائع بالعملات الأخرى بمبلغ 405 مليون دولار ونسبة تركيز 4% ومن المعلوم أن الزيادة في الودائع يتيح للبنوك العاملة بشكل كبير زيادة قدرتها على منح التسهيلات المصرفية بجميع أشكالها المختلفة وهذا ما حصل فعلاً في الحالة الفلسطينية حيث انعكست الزيادة في الودائع على الزيادة في منح التسهيلات بشكل إيجابي.

جدول (8.2) توزيع التسهيلات حسب المنطقة الجغرافية:

المبالغ بالآلاف الدولارات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المنطقة
7,041.1	5,960.1	5,129.6	4,319.9	3,985.4	3,767.8	3249.4	2,680.8	الضفة الغربية
3,824.9	3,590.6	3,184.6	2,678.5	2,639.2	2,548.0	2119.6	1,730.6	رام الله والبييرة
150.9	111.6	127.1	105.2	85.5	75.6	71.3	56.3	الرام
197.6	125.9	86.7	72.3	65.9	63.2	67.5	55.3	العيزرية
664.4	401.4	341.4	293.6	258.5	229.8	209.6	168.4	بيت لحم
35.3	13.8	22.9	5.6	4.7	8.7	12.5	8.1	بيت جالا
419.0	358.1	299.9	251.4	204.2	175.0	164.7	136.6	الخليل
146.5	116.1	95.1	80.4	68.9	60.2	50.3	39.7	أريحا
170.7	143.2	123.2	110.1	96.5	83.8	73.9	62.1	طولكرم
844.6	673.1	510.2	455.3	335.6	322.3	306.4	278.0	نابلس
85.1	55.0	40.7	33.0	22.4	15.5	14.5	12.7	سلفيت
49.7	28.6	26.7	14.6	10.9	9.7	7.7	6.9	طوباس
106.3	82.9	71.9	59.4	53.0	49.6	39.2	32.0	قلقيلية
345.4	259.8	199.2	160.6	140.1	126.4	112.2	94.2	جنين
986.5	911.9	695.2	575.2	494.7	431.5	301.3	205.1	قطاع غزة
649.9	596.3	455.1	394.4	339.1	299.1	204.3	146.2	غزة
87.3	80.9	59.2	47.8	41.0	35.1	24.0	15.5	خانيونس
66.6	59.0	45.2	37.1	31.3	25.0	17.9	9.0	رفح
59.2	56.3	44.3	34.9	26.9	23.7	17.7	10.7	دير البلح
58.9	56.3	41.6	28.4	27.9	24.6	19.5	10.8	النصيرات
64.7	63.2	49.8	32.6	28.5	24.0	17.9	13.0	جباليا
8,027.6	6,871.9	5,824.8	4,895.1	4,480.1	4,199.3	3,550.7	2,885.9	المجموع الكلي

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

تشير بيانات سلطة النقد أعلاه إلى أن التسهيلات المصرفية تتوزع ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة،

حيث كان للضفة الغربية النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية حيث بلغت 7.04 مليار دولار كما

في نهاية العام 2017، وبنسبة تركز 88% من المجموع الكلي للتسهيلات في حين كانت الحصة

الأقل من نصيب قطاع غزة حيث بلغت 986.5 مليون دولار وبنسبة 12% من المجموع الكلي، وإذا

نظرنا إلى توزيع التسهيلات في الضفة الغربية نلاحظ أن حصة رام الله والبييرة كانت الحصة الأكبر

حيث بلغت 3.82 مليار دولار، وبنسبة تركز 48% من المجموع الكلي وبنسبة 54% من تسهيلات الضفة الغربية، وهذا يدل على وجود تركز في هذه التسهيلات في مدينة رام الله والبيرة وبالتالي وجود خلل هيكلي في التوزيع لذا يجب العمل على تقديم حوافز تشجيعية من خلال الاستثمار في المدن الأخرى لإحداث تنمية أكبر وتوزيع الثروة بشكل أفضل.

جدول (9.2) توزيع اجمالي ودائع العملاء حسب نوع الوديعة المبالغ بالاف الدولارات

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ودائع جارية	2680.6	2773.0	2984.5	3339.1	3505.7	3776.0	4207.5	4704.8
نسبة التركز	%39	%40	%40	%40	%39	%39	%40	%39
ودائع توفير	1844.4	2027.1	2264.8	2582.9	2837.3	3141.9	3466.2	3936.1
نسبة التركز	%27	%29	%30	%31	%32	%33	%33	%33
ودائع لاجل	2277.4	2172.4	2234.9	2381.6	2591.5	2736.4	2931.0	3332.5
نسبة التركز	%34	%31	%30	%29	%29	%28	%27	%28
الودائع	6,802.4	6,972.5	7,484.1	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.7	11,973.4
نسبة النمو	-	%2.5	%7	%11	%8	%8	%10	%13

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

يظهر في الشكل أعلاه، توزيع الودائع حسب نوع الحساب حيث نلاحظ أن الحسابات الجارية احتلت المرتبة الأولى بمبلغ 4.7 مليار دولار وبنسبة تركز 39% مع وجود ثبات في حصة هذه الحسابات خلال فترة الدراسة، وهذا يعود بشكل أساسي إلى التطور في العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لأصحاب هذا الحساب من خلال الدفع بالشيكات وبطاقات الصراف الآلي وحفظ الأموال والتحويلات والإيداعات وتحويل رواتب الموظفين ويعتبر الارتفاع في حجم هذه الحسابات مؤشر إيجابي لدى البنوك لأنه يزيد من قدرتها على توسيع المحفظة الائتمانية واستثمارها خاصة إذا علمت أن أصحاب هذه الحسابات لا تشارك البنك في العائد على الاستثمار من هذه الأموال بالإضافة إلى أن البنك لا يقوم بدفع فوائد دائنة على هذه الحسابات، وتمثل حسابات التوفير المرتبة الثانية بمبلغ 3.93 مليار دولار وبنسبة تركز 33% كما في نهاية العام 2017، تلتها حسابات الودائع لأجل بمبلغ

3.33 مليار دولار وبنسبة تركز 28% حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النمو في حجم الودائع بلغت 13% كما في نهاية العام 2017.

جدول (10.2) ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية المبالغ بالآلاف الدولارات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المنطقة
10,845.6	9,502.7	8,615.2	7,940.5	7,446.7	6,696.6	6,194.2	6,019.6	الضفة الغربية
4,470.2	3,960.7	3,653.2	3,457.5	3,304.7	3,048.4	2,841.6	2,829.4	رام الله والبيرة
450.3	401	451	431	411	376.1	360.9	329.4	الرام
396.8	342.6	271.7	257.4	243.3	229.3	219.1	213.1	العيزرية
967.5	794.0	727.5	671.9	593.2	527.8	481.4	466.6	بيت لحم
53.5	35.0	23.5	19.1	16.6	15.8	13.0	14.6	بيت جالا
1,088.3	926.6	834.8	730.2	683.5	573.3	516.4	482.5	الخليل
132.3	107.9	101.8	98.1	94.0	88.1	82.9	79.0	أريحا
514.1	440.9	401.7	368.3	348.3	299.6	269.3	263.1	طولكرم
1,560.3	1,462	1,230	1,078	1,007	899.0	826.6	802.3	نابلس
132.7	114.5	94.1	80.5	65.1	35.5	28.3	24.7	سلفيت
85.4	69.0	66.3	62.0	50.9	40.5	33.6	30.1	طوباس
218.4	174.5	157.9	146.8	136.2	135.3	123.8	120.7	قلقيلية
773.2	674.0	601.2	540.3	492.7	427.9	397.3	364.0	جنين
1,127.8	1,102	1,039	994	857	787.5	778.3	782.8	قطاع غزة
802.2	771.4	736.8	716.0	633.2	572.0	577.3	579.6	غزة
126.9	131.6	125.0	114.2	89.7	82.2	72.5	76.8	خانيونس
57.5	60.9	53.8	49.8	42.3	42.1	38.5	38.9	رفح
40.7	42.9	35.2	36.5	28.0	28.4	28.9	27.4	دير البلح
47.2	43.8	39.0	35.0	30.2	30.2	26.8	27.3	النصيرات
53.3	51.6	48.8	42.7	33.3	32.6	34.2	32.8	جباليا
11,973.4	10,604.7	9,654.2	8,934.5	8,303.7	7,484.1	6,972.5	6,802.4	المجموع الكلي

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن ودائع العملاء تتوزع ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وأن الضفة الغربية تمثل الحصة الأكبر من هذه الودائع حيث بلغت 10.84 مليار دولار ونسبة تركز 91% في حين احتل قطاع غزة بمبلغ 1.12 مليار دولار وبنسبة تركز 9% وبالنظر إلى توزيع الودائع في الضفة الغربية نرى أن الحصة الأكثر كانت في مدينة رام الله والبيرة بمبلغ 4.47 مليار

دولار وبنسبة تركز 37% من المجموع الكلي في فلسطين وبنسبة 41% من حصة الودائع في الضفة الغربية، تلتها مدينة نابلس بمبلغ 1.56 مليار دولار وبنسبة 13% من المجموع الكلي ثم تلتها مدينة الخليل بمبلغ 1.089 مليار دولار وبنسبة تركز 9% ومن الجدير ذكره أن الودائع متركزة في مدينة رام الله والبييرة كما هي التسهيلات.

6.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة:

1.6.2 مقدمة:

هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة والمتعلقة ببيانات ونتائج متطلبات بازل في الحد من المخاطر الائتمانية، ولتحقيق مزيد من الفهم للعلاقة بين متطلبات بازل والمخاطر الائتمانية قام الباحث باستعراض العديد من الدراسات ذات العلاقة للاستفادة منها وتوظيف نتائجها بما يخدم هذه الدراسة وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

قامت النجار (2014) بدراسة بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل - دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية والتي تحدثت على أن سلامة الجهاز المصرفي في الدول هو الوسيلة الأنجح للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي فيها ومع التطور الهائل الذي طرأ على هذا القطاع ونتيجة لانفتاح السوق وحرية رؤوس الأموال إلا أنها مرت بالكثير من الظروف التي كادت تؤدي إلى انهيارها وذلك بسبب تزايد مخاطر الائتمان، وجاء في أهداف الدراسة بأنها تسعى إلى التعرف على ماهية المخاطر الائتمانية وتقنياتها وكذلك مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك في الجزائر والتعرف على أهم مبادئ بازل ii ، وقد توصلت الدراسة إلى اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون الاهتمام بباقي أنواع المخاطر وأن إدارة مخاطر الائتمان تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية.

وجاءت دراسة أبو كمال (2007) بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل ii " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم لواقع الاستراتيجيات والأنظمة الخاصة بدائرة المخاطر التي تتبناها البنوك العاملة في فلسطين ووضع إطار كامل وسليم لمساعدة المصارف على تطوير النظم المتعلقة بمخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية واللجان الدولية الأخرى ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بكفاءة إدارة المحفظة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين بالإضافة إلى الالتزام بالتشريعات والتعليمات والضوابط التي يتم إصدارها من سلطة النقد الفلسطينية من أجل التخفيف من المخاطر الائتمانية، وكذلك هناك صعوبة في قياس المخاطر الائتمانية وفق بازل ii لعدم وجود الأدوات والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المتقدمة حيث يتم الاكتفاء من قبل البنوك باستخدام المنهج المعياري الموحد لقياس مخاطر الائتمان.

وأجرى الببلاوي (2006) دراسة بعنوان "نظرة عامة على استعداد الدول العربية لتطبيق مقترح كفاية رأس المال بازل ii حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الترتيبات المتعلقة بكيفية الإعداد لتطبيق معايير بازل ii في الدول العربية وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي بينت أن معظم البنوك المركزية في الدول العربية قد عازمت على تطبيق كفاية رأس المال بازل ii وأن هناك مجموعة من تلك البنوك قد أصدرت قراراً صريحاً بذلك ومن ضمنها فلسطين، كذلك قامت البنوك المركزية بدراسة تحضيرية للتعرض على مدة الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية المتعلقة بمعايير اتفاقية بازل وأن هناك حاجة إلى تأهيل وتدريب كوادر السلطات الرقابية.

بينما دراسة زائدة (2006) بعنوان "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني

- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة هدفت الدراسة إلى التعرف على

ظاهرة التعثر في التسهيلات الممنوحة التي تتعرض لها البنوك العاملة في فلسطين وتحديد حجم هذه

الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى ان هناك ديون

متعثرة لدى جميع البنوك العاملة في فلسطين وبشكل متفاوت ما بين البنوك المحلية والوافدة والأوضاع

السياسية والاقتصادية تساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة التعثر في المصارف، حيث أوصت الدراسة

بأنه يجب على المصارف أن تتخذ الوسائل التي تحد من هذه الظاهرة من خلال التأكد من سلامة

القرار الائتماني والغرض من التمويل ومراقبة الوضع المالي للعميل بشكل مستمر.

وإجري أبو كرش (2005) دراسة بعنوان "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي" حيث هدفت الدراسة إلى

تحقيق ثلاث أهداف رئيسية فجاء في الهدف الأول بأنها تريد إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة

مخاطر الائتمان المصرفي في الصناعة المصرفية، أما الهدف الثاني فكان حول كيفية بيان أهمية

التحليل المالي والائتماني كأداة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة أما الهدف الثالث والأخير فكان حول

تحليل الأدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمشاريع.

كما أشارت الدراسة إلى أن موضوع التحليل المالي والائتماني لهما أهمية كبيرة في البنوك التجارية

نظراً للمنافسة الشديدة في هذا القطاع، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها بأن موضوع

استراتيجية تقييم الائتمان من المواضيع الحديثة التي تمثل مكانة هامة لدى القطاعات المختلفة

وخاصة في الجهاز المصرفي، وكذلك هناك العديد من الطرق والمعايير لتقييم مخاطر الائتمان

المصرفي المطبقة في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية عند اتخاذ القرار الائتماني.

وفي دراسة الرضا (2005) بعنوان "النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي أعدتها لجنة بازل الدولية بالتعاون مع السلطات الرقابية في مجموعة الدول العشر والتي كانت الغاية منها إيجاد قواعد ارشادية لتقييم متانه وأداء النظام الرقابي على المصارف بالاضافة الى القاء الضوء على ما تم تطبيقه في الجمهورية السورية، وخلصت الدراسة الى انه وبالرغم من أهمية هذه المبادئ في القاء الضوء على مسؤوليات وواجبات السلطات الرقابية للمصارف ولكونها قواعد استرشادية يهتدى بها عند عملية التقييم الا انها لا تعتبر علاجاً لتصلح الخلل الاقتصادي القائم او ضمان لعدم ظهور تعثر في القطاع المصرفي في المستقبل.

وكانت دراسة السيفلي (2005) بعنوان "المبادئ الأساسية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997-دراسة تطبيقية عن سلطة النقد الفلسطينية هدفت الى تقييم مدى التزام سلطة النقد الفلسطينية بمبادئ اتفاقية بازل للرقابة المصرفية في العام 1997 وأشارت اهم نتائج الدراسة الى ان البيئة القانونية المصرفية وكذلك التعليمات المتعلقة بالقطاع المصرفي في فلسطين توفر ظروفًا وشروطًا مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية وقد ظهر ان هناك التزام بشكل كبير من قبل سلطة النقد في القيام بممارستها الرقابية على المصارف العاملة في فلسطين وذلك من خلال توفير التعليمات والسياسات والبيئة المناسبة التي من شأنها ان تعزز من سلامة المؤسسات المالية، وان لسلطة النقد الفلسطينية الصلاحيات الكاملة لاتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية بحق المصارف المخالفة كالحذ الأدنى لكفاية رأس المال، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة ان يكون هناك تعليمات ونصوص مصرفية قانونية

مفهومه وواضحة تتناول جوانب القصور في معايير بازل للرقابة المصرفية في عمل سلطة النقد الرقابي إضافة الى القيام بتدريب موظفيها على إدارة مراقبة المصارف لهذه المبادئ.

وأجرى حداد (2004) دراسة بعنوان "اثر بازل ii على تمويل المؤسسات الصغيرة"، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير اتفاقية بازل ii على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر احدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني في فلسطين ونظرا لاهميتها في القطاعات المختلفة، بالاضافة الى انها تسهم الى حد كبير في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدل البطالة، وأوضحت الدراسة بانه عند البدء بتطبيق اتفاقية بازل ii ان ترتفع تكلفه التمويل لهذه المشاريع لانها تهدف الى تدعيم متطلبات كفاية راس المال للمصارف من خلال ربطها بصورة اشمل في كافة المخاطر المصرفية، وذكرت الدراسة أيضا ان المصارف في فلسطين ستجد نفسها مضطرة للتقيد بهذه الاتفاقية حيث ان عدم الالتزام بها سيؤثر سلبا على تصنيفها وبالتالي سيكون هناك صعوبة في الحصول على التمويل من المصارف الدولية والإقليمية وبالتالي ارتفاع تكلفه التمويل لها سينعكس على قدرتها على منح الائتمان للقطاعات المختلفة، وخلصت الدراسة الى انه يتوجب على المصارف العاملة في فلسطين البدء في تهيئة أوضاعها للتعامل مع هذه الاتفاقية من خلال تطوير الأنظمة الداخلية وتحسين مستوى إدارة المخاطر لديها وتدريب الكوادر وتطوير أساليب لقياس المخاطر.

وفي دراسة البنك الأهلي المصري (2001) بعنوان "8 مخاطر أساسية تواجه الجهاز المصرفي" هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المخاطر التي قد تواجه البنوك وما هي الوسائل والنظم الرقابية التي يجب أن تتبعها تلك البنوك لمواجهة هذه المخاطر في إطار رؤية لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث أوضحت الدراسة أن من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي مخاطر عدم التزام العميل بالوفاء

بالمديونية - مخاطر الدولة - مخاطر السوق مخاطر التشغيل - مخاطر سعر الفائدة - مخاطر السيولة - المخاطر القانونية - ومخاطر السمعة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الوسائل الرقابية لتجنب البنك الوقوع في هذه المخاطر منها وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال يساعد على امتصاص الخسائر وكذلك وضع قواعد ارشادية وتعليمات لمنح التسهيلات المصرفية، بالإضافة إلى وضع ضوابط وأساليب قياس مختلفة للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، وكذلك توفير نظام رقابة داخلي بقدر كافٍ ومناسب لحجم النشاط والتحوط من خلال التأمين ضد الطوارئ التي قد تنشأ.

وأجرى معلا وظاهر (1999) دراسة بعنوان "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية" حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن نموذج مناسب يتضمن العوامل المحددة في القرار الائتماني التي يجب أن تأخذها إدارة البنوك الأردنية بعين الاعتبار عند منح التسهيلات كما يساعد على توظيف الأموال بأفضل صورة وأقل مخاطرة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه لا يتم منح التسهيلات في البنوك بصورة عشوائية بل أنها تعتمد على مجموعة من المعايير الواجب توفرها مثل الملاءة المالية، الإدارية ومركزية المخاطر للعميل والغرض من هذه التسهيلات وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارة البنوك في الأردن بتبني مجموعة من هذه المعايير لأهميتها في اتخاذ القرار الائتماني ذلك من أجل التخفيف من إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأموال، وعلى إدارة البنوك الأردنية أن تولي اهتمام كبير بالملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

2.6.2 الدراسات الأجنبية :

قام **Credit Rating and the** بدراسة بعنوان **(2005) Patrick van Roy** **standardized approach to credit risk in basel ii** الموحد لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل ii حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على شركات التصنيف المختلفة مثل **fitch** , **Moody's** على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة وصغيرة الحجم وخلصت الدراسة إلا أنه وبالرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة والتي تعتبر نتيجة لتقييم الجدارة الائتمانية من قبل شركات التصنيف إلا أن هذه الفوارق هي بسيطة إلى حد ما وأن متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات أعلى في المصارف التي تعتمد على بازل ii من التي تعتمد على بازل i.

وفي دراسة **Kentaro tamura (2005)** بعنوان **challenges to Japanese banking standards** **compliance with the basel capital accord** "Domestic politics international banking standards" الظروف السياسية، ومعايير البنوك الدولية" حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معايير اتفاقية بازل الخاصة بكفاية رأس المال في اليابان والتعرف على مدى استجابة البنوك العاملة في اليابان لهذه المعايير وأوضحت هذه الدراسة إلى ضعف الاستجابة لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير إلى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات وآليات التنفيذ على المستوى الدولي والتي تدفع إلى مستوى منهجية شاملة في اعتماد ومعايير بازل، وخلصت الدراسة على أن تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلي يحتاج على تشاور مشترك بين السلطات المحلية وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار.

وفي دراسة Xiaofaug ma (2004) بعنوان **The new basel capital accord and risk management of chirese state – owned commercial bank** اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية حيث هدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للبنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل مثل الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول وبناء نظام تصنيف داخلي لإدارة المخاطر وكذلك تحسين القدرة على الإشراف وقد خلصت الدراسة إلى أن باستطاعة المصارف المملوكة للحكومة الصينية أن تتجح في تنفيذ الإطار الخاص في بازل ii من خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية.

3.6.2 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة أهمية الدراسة الحالية وموضوعها، وقد اشتملت الدراسات السابقة على العديد من المزايا والخصائص التي شكلت قيمة مضافة وحققت العديد من الفوائد للدراسة الحالية أهمها:

1. إثراء الإطار النظري للدراسة بالكثير من المعلومات.
2. ساعدت في صياغة مشكلة الدراسة، وبيان أهمية الدراسة ومبرراتها.
3. المساعدة في تحديد واختيار منهج الدراسة.
4. إرشاد وتوجيه الباحث إلى إعداد وتصميم أداة الدراسة بالشكل المناسب.
5. مصادر المعلومات الغنية التي اشتملت عليها الدراسات السابقة والتي شكلت قيمة مضافة استفاد منها الباحث.
6. مساهمة نتائج الدراسات السابقة في إثراء أفكار الباحث لمناقشة نتائج الدراسة الحالية.

4.2.2. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

يمكن أن تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. إن عينة الدراسة شملت جميع العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

2. تم الحديث في الدراسة عن اختيار التقييم الذاتي لكفاية رأس المال الذي أقر في العام 2016 حسب تعليمات السلطات الرقابية في فلسطين.

الإطار المنهجي للدراسة

1.3 مقدمة

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة، وأدواتها التي اختارها الباحث لإجراء دراسته، وكذلك مجتمع الدراسة الذي أجرى عليه الباحث الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها، والطريقة التي اتبعها الباحث للتأكد من صدق أداة الدراسة، وكيفية التحقق من ثبات الأداة، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

بناءً على طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي لإنجازها وتحقيق أهدافها حيث أن هذا المنهج يلائم أغراض الدراسة، فهو يقوم على تحديد وتحليل الواقع الحالي لمشكلة الدراسة عن طريق وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، ويرتكز على وصف دقيق لظاهرة ما أو موضوع محدد وتقديمه على صورة نوعية أو كمية بغرض فهم مضمونها، علاوة على كونه المنهج الأكثر شيوعاً واستخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة، وبالتالي رأى الباحث أنه المنهج الأنسب للدراسة الحالية.

وقد تم استخدام مصدرين رئيسيين من مصادر المعلومات:

1. المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للبحث، والتي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، وقد تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي . "Statistical Package for the Social Sciences, SPSS"

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (246) موظف من العاملين في مجال الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

4.3 عينة الدراسة

1.4.3 عينة الدراسة الإستطلاعية:

تكوّنت عينة الدراسة الإستطلاعية من (30) موظف، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية بغرض تقنين أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها للتطبيق على العينة.

2.4.3. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات بالطريقة العشوائية، وتم حساب حجم عينة الدراسة بنسبة خطأ مقدارها (5%) من مجتمعها باستخدام موقع حساب العينات www.surveysystem.com، وذلك كما هو واضح في ملحق رقم (5)، حيث بلغت (150)

5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

تم توزيع (150) استبانة، تم استرجاع (140) استبانة بنسبة بلغت (93.3%)، وقد تم استبعاد (6) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضع للتحليل (134) استبانة، كونت ما نسبته (89.3%) من عينة الدراسة، وما نسبته (54.4%) من مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول رقم (1.3) خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لمتغيرات: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، ودائرة العمل.

جدول (1.3): الأعداد والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية للعينة

المتغير	تصنيف المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	93	69.4
	أنثى	41	30.6
العمر	أقل من 34	83	61.9
	من 35 إلى 44	30	22.4
	أكثر من 45 إلى 54	15	11.2
	أكثر من 55	6	4.5
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	1	0.7
	بكالوريوس	118	88.1
	ماجستير فأعلى	15	11.2
المسمي الوظيفي	موظف	68	50.7
	رئيس قسم	42	31.3
	مساعد مدير	17	12.7
	مدير فأعلى	7	5.2
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	25	18.7
	من 6 إلى 10 سنوات	40	29.9
	من 11 إلى 15 سنة	27	20.1
	من 16 إلى 20 سنة	26	19.4
	21 سنة فأكثر	16	11.9
دائرة العمل	دائرة المخاطر	22	16.4
	دائرة الإمتثال	15	11.2
	دائرة الإئتمان	72	53.7
	دائرة الرقابة على الإئتمان	25	18.7
المجموع		134	100.0

1.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:

يبين جدول رقم (1.3) أن ما نسبته (69.4%) من مفردات الدراسة هم من الذكور، وما نسبته (30.6%) من الإناث.

2.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر:

تبين أن ما نسبته (61.9%) من المبحوثين هم من الذين أعمارهم أقل من (34) عام، وأن (22.4%) هم من الذين أعمارهم تتراوح بين (35 و 44) عام، وأن ما نسبته (11.2%) تتراوح بين (45 و 54) عام، وأن ما نسبته (4.5%) أعمارهم أكثر من 55 عام.

3.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

تبين أن ما نسبته (0.7%) من مفردات الدراسة هم من المبحوثين حملة الدبلوم أو أقل، وما نسبته (88.1%) من حملة (البكالوريوس)، وما نسبته (11.2%) من حملة الماجستير فأعلى.

4.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

تبين أن ما نسبته (50.7%) يعملون كموظفين، وما نسبته (31.3%) يعملون كرئيس قسم، وما نسبته (12.7%) يعملون كمساعد مدير، والنسبة المتبقية وهي (5.2%) يعملون كمدير فأعلى.

5.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

تبين أن ما نسبته (18.7%) هم من الذين سنوات خبرتهم أقل من (5) سنوات، وما نسبته (29.9%) هم من الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين (6) سنوات إلى (10) سنوات، وما نسبته (20.1%) هم من

الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين (11) سنة إلى (15) سنة، وما نسبتة (19.4%) هم من الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين (16) سنوات إلى (20) سنة، والنسبة المتبقية وهي (11.9%) هم من الذين سنوات خبرتهم أكثر من (21) سنة.

6.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير دائرة العمل:

تبين أن ما نسبته (16.4%) هم من الذين يعملون في دائرة المخاطر، وما نسبته (11.2%) هم من الذين يعملون في دائرة الإمتثال، وما نسبته (53.7%) هم من الذين يعملون في دائرة الإئتمان، وما نسبته (18.7%) هم من الذين يعملون في دائرة الرقابة على الإئتمان.

6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب المسح بالعينة، والإستبانة أداة لجمع البيانات، فبالرجوع إلى الأدبيات السابقة، ولفحص بازل (II) وعلاقتها بالحد من مخاطر الإئتمان، طور الباحث إستبانة وتم تعديلها بناءً على طلب توجيهات (8) من المحكمين من ذوي الإختصاص.

تكونت الإستبانة من ثلاثة أقسام رئيسة، ضم القسم الأول معلومات عامة عن المبحوثين من حيث: الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة ودائرة العمل في حين ضم القسم الثاني مقياس بازل (II) الذي يتكون من (4) محاور وهي:

1. محور إدارة المخاطر، ويتكون من (8) فقرات.

2. محور مخففات مخاطر الائتمان، ويتكون من (5) فقرات.

3. محور مخاطر السوق، ويتكون من (4) فقرات.

4. محور مخاطر التشغيل، ويتكون من (5) فقرات.

وضم القسم الثالث مقياس مخاطر الإئتمان الذي تكون من (4) محاور وهي:

1. محور السياسة الإئتمانية، ويتكون من (5) فقرات.

2. محور السيولة النقدية، ويتكون من (5) فقرات.

3. محور مخاطر التركيز، ويتكون من (5) فقرات.

4. محور مخاطر الضمانات، ويتكون من (5) فقرات.

علماً بأن طريقة الإجابة على أداة الدراسة تركّزت في الإختيار من سلّم خماسي، على نمط ليكرت (Likert Scale)، وذلك كما يأتي: أوافق بشدة، وأوافق، ومحايد، ولا أوافق، ولا أوافق بشدة، وتم استخدام سلّم خماسي للإجابة عن فقرات الإستبانة على نمط ليكرت (Likert Scale)، وقد أُعطي لكل فقرة وزن مدرج، وتم تفسير الدرجات حسب الوسط الحسابي كما هو موضح في الجدول (2.3).

جدول (2.3): مقياس ليكرت وتفسيراته

الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الوزن المدرج	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	5.00 - 4.21	4.20 - 3.41	3.40 - 2.61	2.60 - 1.81	1.80 - 1
تفسير الدرجة	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

وبذلك تحوي الدراسة الحالية متغيراً مستقلاً هو بازل (II)، كما تحوي الدراسة متغيراً تابعاً هو مخاطر الإئتمان، كما تشمل الدراسة المتغيرات المستقلة الثانوية الآتية: الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، ودائرة العمل.

ولقد تم بناء الإستبانة باتباع الخطوات التالية:

بعد اطلاع الباحث على الأدب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، واستطلاع آراء نخبة من المتخصصين في هذا المحور عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي، قام الباحث ببناء الإستبانة وفق الخطوات التالية:

1. تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الإستبانة.
2. صياغة فقرات كل محور .
3. إعداد الإستبانة في صورتها الأولية والتي شملت (50) فقرة.
4. عرض الإستبانة على (8) من المحكمين، المتخصصين في مجال الدراسة، وأغلبهم من العاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني.
5. بعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حيث الحذف والإضافة وإعادة الصياغة لبعض الفقرات، وبناءً على توجيهات المشرف بلغ عدد فقرات الإستبانة في صورتها النهائية (42) فقرة، وقد أُعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أعطيت الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) والملحق رقم (3) يبين الإستبانة في صورتها النهائية.

7.3 صدق أداة الدراسة

صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها صالحة لقياس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق أن تشمل الإستبانة جميع العناصر اللازمة للتحليل، وأن تكون فقراتها ومفرداتها واضحة لكل من يستخدمها، وقد قام الباحث بتقنين فقرات الإستبانة وذلك للتأكد من صدق أداة الدراسة، وقد تم التأكد من صدق فقرات الإستبانة بطريقتين:

1.7.3. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

للتحقق من ذلك وبعد تصميم أداة الدراسة في صورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح، والمتخصصين في محور الدراسة والبحث العلمي. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين تفضلوا بتحكيم أداة الدراسة. حيث قاموا مشكورين بإبداء آرائهم في مدى ملائمة الإستبانة بأبعادها وفقراتها لقياس ما وضعت لأجله، وكذلك وضوح ودقة الفقرات ومدى مناسبة كل منها للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى كفاية الفقرات لتغطية محاور الدراسة بالإضافة إلى تقديم مقترحاتهم وتوجيهاتهم من تعديل أو حذف أو إضافة، وكذلك فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية) المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الإستبانة. واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم بناءً على ذلك تعديل صياغة العبارات وحذف بعضها وإضافة البعض الآخر ليصبح عدد فقرات الإستبانة (42) بدل (50).

2.7.3. صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة:

تم حساب الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة الإستطلاعية البالغ حجمها (30) موظفاً، وذلك بحساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

جدول (3.3) يبين معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05 أو 0.01)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3.3- أ): معامل الإرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له

#	الفقرة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية (Sig.)
محور إدارة المخاطر			
1.	تساهم دائرة المخاطر في التصنيف الداخلي لعملاء البنك في كافة المحافظ الائتمانية والاستثمارية	0.75	0.000
2.	تساهم دائرة المخاطر في اعداد سياسات لإدارة المخاطر تغطي كافة العمليات في البنك	0.79	0.000
3.	تساهم دائرة المخاطر في تحديد وضبط المخاطر التي قد يتعرض لها البنك	0.80	0.000
4.	يتمتع العاملين في دائرة المخاطر بالخبرة الكافية لتنفيذ المهام المطلوبة منهم.	0.73	0.000
5.	تساهم دائرة المخاطر في صنع القرارات الاستراتيجية على مستوى البنك.	0.69	0.000
6.	تلعب دائرة المخاطر دوراً مركزياً فيما يخص القرارات الائتمانية على مستوى البنك	0.75	0.000
7.	لدائرة المخاطر دور مهم في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك (السوق، الائتمان، التشغيل).	0.760	0.000
8.	تعتبر دائرة المخاطر من الدوائر ذات الأهمية الكبيرة في البنك	0.41	0.000
محور مخففات مخاطر الائتمان			
1.	يوجد لدى البنك سياسة واضحة لقبول الضمانات	0.71	0.000
2.	تؤثر قيمة الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر	0.86	0.004
3.	تؤثر درجة قبول الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر	0.83	0.000
4.	لدى العاملين في دائرة الائتمان الخبرة الكافية في تصنيف مخففات المخاطر الائتمانية	0.78	0.000
5.	يلتزم البنك في احتساب درجة قبول الضمانات وفق تعليمات الجهات الرقابية	0.65	0.000

جدول (3.3- ب): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور التابعة له

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
محور مخاطر السوق			
1.	تساهم التوظيفات غير الائتمانية في الحد من مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	0.66	0.000
2.	تساهم التوظيفات الائتمانية في رفع نسبة مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	0.33	0.000
3.	لدى البنك اليات واضحة وبسيطة لاحتساب مخاطر السوق	0.56	0.000
4.	يساهم تنوع اجال الاستحقاق في الحد من مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بمخاطر السوق	0.52	0.000
محور مخاطر التشغيل			
1.	يتوفر لدى البنك نظام الي لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية	0.53	0.000
2.	تعدد مخاطر التشغيل سببا رئيسيا في صعوبة ادارتها	0.73	0.000
3.	تعتبر التوعية المستمرة بمخاطر التشغيل من اهم عناصر تقليل الأخطاء التشغيلية	0.71	0.000
4.	تساهم مخاطر التشغيل في ارتفاع درجة المخاطر الأخرى (السوق-الائتمان)	0.73	0.000
5.	يعد ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري سببا في ارتفاع نسبة هذه المخاطر.	0.62	0.000
محور السياسة الائتمانية			
1.	تحدد السياسة الائتمانية صلاحيات منح الائتمان على مستوى البنك	0.83	0.000
2.	يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية واضحة ومعتمدة من مجلس الادارة	0.69	0.000
3.	وجود سياسة ائتمانية معتمدة في البنك يقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة	0.81	0.000
4.	يوجد اجراءات عمل تفصيلية تساعد على تطبيق السياسة الائتمانية	0.77	0.000
5.	يوجد معرفة كافية لدى العاملين في الدوائر المعنية بالمخاطر الائتمانية في البنك	0.67	0.000
محور السيولة النقدية			
1.	لدى البنك استراتيجية واضحة لتحديد نسبة التسهيلات الى الودائع	0.77	0.000
2.	تعتبر نسب السيولة المعتمدة من الجهات الرقابية كافية لتوفير ما يلزم من النقد السائل	0.83	0.000
3.	يؤثر عدم وجود سيولة نقدية كافية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بسمعة البنك لدى العملاء	0.75	0.000
4.	لدى العاملين في البنك المعرفة والخبرة الكافية لقياس مخاطر السيولة	0.84	0.000
5.	يتوفر لدى البنك خطط طوارئ لادارة العجز في السيولة	0.77	0.000

جدول (3.3- ج): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع

له

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
محور مخاطر التركيز			
1.	تحرص السياسة الائتمانية في البنك على التنوع في نسب التركيز	0.73	0.000
2.	تساهم النسب المحددة من سلطة النقد بخصوص التركيز على تقليل المخاطر المحتملة	0.82	0.000
3.	يلتزم البنك بالنسب المحددة من الجهات الرقابية بخصوص التركيزات	0.82	0.000
4.	تؤثر الظروف الاقتصادية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز	0.81	0.000
5.	تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز	0.61	0.000
محور مخاطر الضمانات			
1.	يقوم البنك بشكل دوري بتقييم الضمانات الموجوده	0.58	0.000
2.	يأخذ البنك في الاعتبار درجة سيولة الضمانه المتوفرة	0.79	0.000
3.	تعتبر قيم الضمانات عرضة للتقلب في قيمتها صعودا وهبوطا	0.84	0.000
4.	تتأثر قيمة الضمانة بالالوضاع السياسة السائدة	0.79	0.000
5.	يتوفر لدى البنك الاساليب المناسبة في احتساب قيمة الضمانه	0.70	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

8.3 ثبات أداة الدراسة

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على نفس المجموعة في أوقات مختلفة. وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الإستطلاعية نفسها

بالطريقة التالية:

1.8.3. معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha:

حيث يبين جدول (4.3) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول (4.3): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للاستبانة.

#	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1.	محور إدارة المخاطر	8	0.85
2.	محور مخففات مخاطر الإلتمان	5	0.83
3.	محور مخاطر السوق	4	0.55
4.	محور مخاطر التشغيل	5	0.66
5.	محور السياسة الإلتمانية	5	0.81
6.	محور السيولة النقدية	5	0.85
7.	محور مخاطر التركيز	5	0.81
8.	محور مخاطر الضمانات	5	0.79
	الدرجة الكلية للإستبانة	5	0.82

ينتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح ما بين (0.55-0.85)، وقيمة معامل الثبات الكلي تساوي (0.82) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

9.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها وتدقيقها قبل الشروع بإجراء العمليات الحسابية عليها، ثم تم إدخالها إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، وذلك بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، ففي الفقرات الموجبة أعطيت الإجابة موافق بشدة (5) درجات، وموافق (4) درجات، ومحايد (3) درجات،

وغير موافق درجتين، وغير موافق بشدة درجة واحدة، وأما في الفقرات السالبة فتم عكسها، بحيث كلما ازدادت الدرجة ازدادت درجة تطبيق بازل (II) وإدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين والعكس صحيح.

ثم تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى $0.05 \geq \alpha$ ، بواسطة الإختبارات الإحصائية الآتية:

1. اختبار (t.test).

2. التكرار والمتوسط الحسابي والنسب المئوية

3. معامل الإنحدار المعياري (Standardized regression).

وقد تم ذلك بواسطة الحاسوب عن طريق برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، حول بازل (II) ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4. السؤال الأول: ما مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك

التجارية العاملة في فلسطين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج العدد، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والنسبة المئوية لمستوى مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، والجدول (1.4) يوضح ذلك.

جدول (1.4): العدد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمستوى مؤشرات

بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)
مستوى بازل (II)	134	4.17	0.34	83.4%

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.4) أن مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين جاء بدرجة جيدة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (4.17)، وبلغ الوزن النسبي لها (83.4%)

2.2.4. السؤال الثاني: ما هي مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك

التجارية العاملة في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار One Sample T Test للتعرف على مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحاور المتعلقة بهذا المتغير وترتيبها تبعاً لذلك. والجدول رقم (2.4) يوضح ذلك.

جدول (2.4): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور بازل (II)

#	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	محور إدارة المخاطر	4.3	0.54	%86	27.5	0.000	1
2.	محور مخففات مخاطر الإئتمان	4.3	0.55	%86	28.8	0.000	1
3.	محور مخاطر السوق	3.6	0.51	%72	15.3	0.000	3
4.	محور مخاطر التشغيل	4.1	0.51	%82	25.0	0.000	2
	الدرجة الكلية للإستبانة	4.1	0.33	%82	39.2	0.000	

يبين الجدول رقم (2.4) مؤشرات بازل (II) من خلال محاورها الأربعة المعتمدة في هذه الدراسة ويتضح من هذه النتائج أن أول مستوى من مستويات بازل (II) هو محور إدارة المخاطر وبنفس المرتبة جاء محور مخففات مخاطر الإئتمان ثم جاء محور مخاطر التشغيل وأخيراً محور مخاطر السوق، ويمكن توضيح ترتيب مؤشرات بازل (II) حسب الأهمية كما يلي:

1. المحور الأول: "محور إدارة المخاطر"، حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (86%) أي بدرجة تقدير جيدة جداً.

2. المحور الثاني: "محور مخففات مخاطر الإئتمان"، حصل على المرتبة الأولى أيضاً بوزن نسبي قدره (86%) أي بدرجة تقدير جيدة جداً، أي أن أول مؤشرين من مؤشرات بازل (II) هما محور إدارة المخاطر ومحور مخففات مخاطر الإئتمان.

3. المحور الرابع: "محور مخاطر التشغيل"، حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (82%) أي بدرجة تقدير جيدة.

4. المحور الثالث: "محور مخاطر السوق"، حصل على المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (72%) أي بدرجة تقدير جيدة أي أن رابع وآخر مؤشر من مؤشرات بازل (II) هو "محور مخاطر السوق".

وللتعمق أكثر في مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، تم تحليل كافة فقرات الجزء الثاني من الإستبانة والمتعلق بمحاور وأبعاد بازل (II) وذلك بالترتيب حسب الوسط الحسابي والوزن النسبي لكل محور وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: تحليل فقرات محور إدارة المخاطر

جدول (3.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور الدوائر

المعنية

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تساهم دائرة المخاطر في التصنيف الداخلي لعملاء البنك في كافة المحافظ الائتمانية والاستثمارية	4.0	%80	11.3	0.000	5
2.	تساهم دائرة المخاطر في اعداد سياسات لإدارة المخاطر تغطي كافة العمليات في البنك	4.2	%84	16.2	0.000	4
3.	تساهم دائرة المخاطر في تحديد وضبط المخاطر التي قد يتعرض لها البنك	4.3	%86	20.6	0.000	3
4.	يتمتع العاملين في دائرة المخاطر بالخبرة الكافية لتنفيذ المهام المطلوبة منهم.	4.2	%84	18.0	0.000	4
5.	تساهم دائرة المخاطر في صنع القرارات الاستراتيجية على مستوى البنك.	4.2	%84	18.5	0.000	4
6.	تلعب دائرة المخاطر دورا مركزيا فيما يخص القرارات الائتمانية على مستوى البنك	4.2	%84	18.4	0.000	4
7.	لدائرة المخاطر دور مهم في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك (السوق، الائتمان، التشغيل).	4.5	%90	27.6	0.000	2
8.	تعتبر دائرة المخاطر من الدوائر ذات الأهمية الكبيرة في البنك	4.7	%94	31.1	0.000	1

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (3.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا

الفقرة رقم (8) التي نصت على "تعتبر دائرة المخاطر من الدوائر ذات الأهمية الكبيرة في البنك". وقد

احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (94%)، ثم الفقرة رقم (7) التي نصت على "لدائرة المخاطر دور

مهم في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك (السوق، الائتمان، التشغيل). " وقد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (90%).

ثانياً: تحليل فقرات محور مخففات مخاطر الائتمان:

جدول (4.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخففات

مخاطر الائتمان.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجد لدى البنك سياسة واضحة لقبول الضمانات	4.5	%90	25.2	0.000	1
2.	تؤثر قيمة الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر	4.4	%88	21.2	0.000	2
3.	تؤثر درجة قبول الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر	4.3	%86	20.2	0.000	3
4.	لدى العاملين في دائرة الائتمان الخبرة الكافية في تصنيف مخففات المخاطر الائتمانية	4.3	%86	20.0	0.000	3
5.	يلتزم البنك في احتساب درجة قبول الضمانات وفق تعليمات الجهات الرقابية	4.2	%84	24.7	0.000	4

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (4.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا

الفقرة رقم (1) التي نصت على "يوجد لدى البنك سياسة واضحة لقبول الضمانات". وقد احتلت المرتبة

الأولى بوزن نسبي (90%)، ثم الفقرة رقم (2) التي نصت على "تؤثر قيمة الضمانات على حجم الأصول المرجحة بالمخاطر " وقد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (88%).

ثالثاً: تحليل فقرات محور مخاطر التشغيل:

جدول (5.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر

التشغيل.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يتوفر لدى البنك نظام الي لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية	4.2	%84	15.7	0.000	1
2.	تعدد مخاطر التشغيل سببا رئيسيا في صعوبة ادارتها	4.0	%80	17.7	0.000	3
3.	تعتبر التوعية المستمرة بمخاطر التشغيل من اهم عناصر تقليل الأخطاء التشغيلية	4.1	%82	18.1	0.000	2
4.	تساهم مخاطر التشغيل في ارتفاع درجة المخاطر الأخرى في البنك (السوق-الاتمان)	4.0	%80	15.6	0.000	3
5.	يعد ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري سببا في ارتفاع نسبة هذه المخاطر.	4.2	%84	15.7	0.000	1

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (5.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا الفقرة رقم (1) التي نصت على " يتوفر لدى البنك نظام الي لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية". والفقرة

رقم (5) التي نصت على "يعد ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري سببا في ارتفاع نسبة هذه المخاطر". وقد احتلتا المرتبة الأولى بالتساوي وبوزن نسبي (84%).

رابعاً: تحليل فقرات محور مخاطر السوق:

جدول (6.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر السوق.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تساهم التوظيفات غير الائتمانية في الحد من مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	2.6	%52	-2.6	0.009	4
2.	تساهم التوظيفات الائتمانية في رفع نسبة مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	4.1	%82	17.9	0.000	1
3.	لدى البنك اليات واضحة وبسيطة لاحتساب مخاطر السوق	4.0	%80	17.2	0.000	2
4.	يساهم تنوع اجال الاستحقاق في الحد من مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بمخاطر السوق	3.9	%78	14.8	0.000	3

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (6.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا الفقرة رقم (2) التي نصت على "تساهم التوظيفات الائتمانية في رفع نسبة مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.". وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (82%)، ثم الفقرة رقم (3) التي نصت

على " لدى البنك اليات واضحة وبسيطة لاحتساب مخاطر السوق"، وقد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (80%).

3.2.4. السؤال الثالث: ما مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج العدد، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، والنسبة المئوية لمستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، والجدول (7.4) يوضح ذلك.

جدول (7.4): العدد، والمتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والنسب لإدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي(%)
مستوى الدوائر المعنية	134	4.2	0.37	84%

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.4) أن مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين كانت (جيدة)، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (4.2)، وبلغ الوزن النسبي لها (84%).

4.2.4. السؤال الرابع: ما هي مؤشرات مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر

المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار One Sample T Test للتعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحاور الخاصة بهذا المتغير وترتيبها تبعاً لذلك. والجدول رقم (8.4) يوضح ذلك.

جدول (8.4): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور إدارة المخاطر

الإنتمائية لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

#	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	محور السياسة الإنتمائية.	4.0	0.67	%80	18.5	0.000	3
2.	محور السيولة النقدية.	4.3	0.66	%86	23.6	0.000	1
3.	محور مخاطر التركيز.	4.2	0.64	%84	21.7	0.000	2
4.	محور مخاطر الضمانات.	4.2	0.60	%84	22.4	0.000	2
	الدرجة الكلية للإستبانة المتعلقة بالدوائر المعنية الإنتمائية.	4.2	0.37	%84	37.0	0.000	

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

يبين الجدول رقم (8.4) مؤشرات إدارة المخاطر الإنتمائية لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين من خلال محاورها الأربعة المعتمدة في هذه الدراسة ويتضح من هذه النتائج أن أول مستوى من مستويات إدارة المخاطر الإنتمائية هو "محور السيولة النقدية" ثم يليه

"محور مخاطر التركيز" وبنفس المرتبة جاء "محور مخاطر الضمانات" وجاء أخيراً "محور السياسة الإئتمانية".

ويمكن توضيح ترتيب مؤشرات إدارة المخاطر الإئتمانية حسب الأهمية كما يلي:

1. المحور الثاني: "محور السيولة النقدية"، حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (86%) أي بدرجة تقدير جيدة جداً. وبذلك يكون أول مؤشر من مؤشرات إدارة المخاطر الإئتمانية هو محور "محور السيولة النقدية".

2. المحوران الثالث والرابع: "محور مخاطر التركيز"، و"محور مخاطر الضمانات" حصلا على المرتبة الثانية بالتساوي وبوزن نسبي قدره (84%) أي بدرجة تقدير جيدة.

3. المحور الأول: "محور السياسة الإئتمانية"، حصل على المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (80%) أي بدرجة تقدير جيدة أي أن آخر مؤشر من مؤشرات إدارة المخاطر الإئتمانية هو "محور السياسة الإئتمانية".

وللتعمق أكثر في مؤشرات إدارة المخاطر الإئتمانية لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، تم تحليل كافة فقرات الجزء الثالث من الإستبانة والمتعلق بمحاور وأبعاد إدارة المخاطر الإئتمانية وذلك بالترتيب حسب الوسط الحسابي والوزن النسبي لكل محور، حيث كانت النتائج كما يلي:

أولاً: تحليل فقرات محور السيولة النقدية:

جدول (9.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور السيولة

النقدية.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	لدى البنك استراتيجية واضحة لتحديد نسبة التسهيلات الى الودائع	4.5	%90	19.5	0.000	1
2.	تعتبر نسب السيولة المعتمدة من الجهات الرقابية كافية لتوفير ما يلزم من النقد السائل	4.3	%86	18.4	0.000	3
3.	يؤثر عدم وجود سيوله نقدية كافية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بسمعة البنك لدى العملاء	4.4	%88	21.4	0.000	2
4.	لدى العاملين في البنك المعرفة والخبرة الكافية لقياس مخاطر السيوله	4.2	%84	17.5	0.000	4
5.	يتوفر لدى البنك خطط طوارئ لادارة العجز في السيوله	4.3	%86	17.2	0.000	3

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (9.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا الفقرة رقم (1) التي نصت على "لدى البنك استراتيجية واضحة لتحديد نسبة التسهيلات الى الودائع"، وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (90%)، ثم الفقرة رقم (3) التي نصت على "يؤثر عدم وجود

سيوله نقدية كافية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بسمعة البنك لدى العملاء"، وقد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (88%).

ثانياً: تحليل فقرات محور مخاطر التركيز:

جدول (10.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر التركيز.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تحرص السياسة الائتمانية في البنك على التنوع في نسب التركيز	4.2	%84	14.1	0.000	2
2.	تساهم النسب المحددة من سلطة النقد بخصوص التركيز على تقليل المخاطر المحتملة	4.2	%84	15.6	0.000	2
3.	يلتزم البنك بالنسب المحددة من الجهات الرقابية بخصوص التركزات	4.2	%84	18.5	0.000	2
4.	تؤثر الظروف الاقتصادية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز	4.2	%84	16.0	0.000	2
5.	تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز	4.3	%86	18.4	0.000	1

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (10.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا الفقرة رقم (5) التي نصت على "تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص

التركز"، وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (86%)، ثم باقي الفقرات الأربعة الأخرى وأرقامها (1،2،3،4). وقد احتلت المرتبة الثانية بالتساوي وبوزن نسبي (84%) لكل منها.

ثالثاً: تحليل فقرات محور مخاطر الضمانات:

جدول (11.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحصائية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر الضمانات.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الإحصائية (Sig.)	الترتيب
1.	يقوم البنك بشكل دوري بتقييم الضمانات الموجودة	4.3	%86	19.5	0.000	1
2.	يأخذ البنك في الاعتبار درجة سيولة الضمانه المتوفرة	4.2	%84	20.5	0.000	2
3.	تعتبر قيم الضمانات عرضة للتقلب في قيمتها صعودا وهبوطا	4.1	%82	16.6	0.000	3
4.	تتأثر قيمة الضمانة بالاولضاع السياسة السائدة	4.1	%82	16.1	0.000	3
5.	يتوفر لدى البنك الاساليب المناسبة في احتساب قيمة الضمانه	4.0	%80	12.1	0.000	4

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (11.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا الفقرة رقم (1) التي نصت على "يقوم البنك بشكل دوري بتقييم الضمانات الموجودة"، وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (86%)، ثم الفقرة رقم (2) التي نصت على "يأخذ البنك في الاعتبار درجة سيولة الضمانه المتوفرة"، وقد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (84%).

رابعاً: تحليل فقرات السياسة الائتمانية:

جدول (12.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور السياسة

الائتمانية.

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الإحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تحدد السياسة الائتمانية صلاحيات منح الائتمان على مستوى البنك	4.1	82%	15.2	0.000	3
2.	يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية واضحة ومعتمدة من مجلس الادارة	4.2	84%	17.0	0.000	1
3.	وجود سياسة ائتمانية معتمدة في البنك يقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة	4.16	83%	16.8	0.000	2
4.	يوجد اجراءات عمل تفصيلية تساعد على تطبيق السياسة الائتمانية	4.0	80%	12.9	0.000	4
5.	يوجد معرفة كافية لدى العاملين في الدوائر المعنية بالمخاطر الائتمانية في البنك	3.9	78%	9.4	0.000	5

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2018)

وتبين النتائج من خلال الجدول رقم (12.4) أن أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المحور كانتا الفقرة رقم (2) التي نصت على "يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية واضحة ومعتمدة من مجلس الادارة"، وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (84%)، ثم الفقرة رقم (3) التي نصت على "وجود

سياسة ائتمانية معتمدة في البنك يقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة"، وجاءت في المرتبة الثانية بوزن نسبي (83%).

1.4 نتائج فرضيات الدراسة

1.3.4. الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين

تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين

المعطيات الواردة في الرسالة تفيد بوجود علاقة طردية قوية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وبذلك تكون الفرضية الصفرية قد رفضت. وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين".

2.3.4. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين

تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية)

من خلال التحليلات الإحصائية التي تمت في هذه الرسالة تبين وجود دور كبير عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين تطبيق محور (إدارة المخاطر) من اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية في محور (السياسة الائتمانية) لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وبذلك تكون الفرضية الصفرية قد رفضت. وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية)".

3.3.4. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية)

تفيد البيانات والتحليلات الإحصائية التي توصل لها الباحث في رسالته هذه بوجود دور كبير عند المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ بين تطبيق محور (مخفقات مخاطر الائتمان) في اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية في محور (السيولة النقدية) لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وبذلك تكون الفرضية الصفرية قد رفضت. وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية)".

3.3.4. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر الضمانات)

أظهرت البيانات ونتائج التحليلات الإحصائية في هذه الرسالة وجود دور كبير عند المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ بين تطبيق محور (المخاطر التشغيلية) في اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية في محور (مخاطر الضمانات) لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وبذلك تكون الفرضية الصفرية قد رفضت. وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر الضمانات)".

4.3.4 الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين

تطبيق متطلبات بازل (II) (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر التركيز).

من خلال البيانات ونتائج التحليلات الإحصائية الواردة في هذه الرسالة تبين وجود دور كبير عند

المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ بين تطبيق محور (مخاطر السوق) في اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر

الائتمانية في محور (مخاطر التركيز) لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وبذلك تكون الفرضية

الصفرية قد رفضت. وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند

المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية

(مخاطر التركيز)".

ملخص النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

يوضح هذا الفصل النتائج التي توصلت لها الدراسة وما استنتجه الباحث بناءً عليه بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة وإجراء مقارنات مع الدراسات السابقة إن وجدت، وصولاً إلى بعض التوصيات المبنية على نتائج الدراسة.

2.5 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها

1.2.5. ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الأول: ما مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر

المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين كان جيدة، إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا المستوى (4.17)، وبلغ الوزن النسبي له (83.4%)، ويعزو الباحث هذه النتيجة والمستوى من تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين إلى اهتمام العاملين في هذا المجال في البنوك التجارية باتفاقية بازل (II) واستخدامها وتوظيفها في أعمالهم، وهذا يعتبر مؤشر جيد على إمكانية إحداث نقلة نوعية في مستوى إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

1.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الثاني: ما هي مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر

المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

بالرجوع إلى نتائج الجدول (2.4) لاستعراض ترتيب محاور وأبعاد بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين حسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، سيستعرض الباحث هنا ترتيب المجالات وكذلك أول فقرتين من كل مجال، حيث كانت النتائج كما يلي:

1. محور "إدارة المخاطر" جاء في المرتبة الأولى من بين محاور اتفاقية بازل (II)، ويعزو الباحث

هذه النتيجة إلى الجهود التي تبذلها البنوك في سبيل الحد من مخاطر الائتمان مما يعزز فرص النجاح والربح والإستدامة للبنك، وغيرها من الإجراءات الداعمة لتوفير بيئة آمنة للعمليات المصرفية. وأما بخصوص ترتيب فقرات هذا المحور فقد كانت أعلى فقرتين كما يلي:

أ. جاءت الفقرة رقم (8) التي تقول "تعتبر دائرة المخاطر من الدوائر ذات الأهمية الكبيرة في البنك". في المرتبة الأولى ويرى الباحث أن هذا يؤكد ما تم ذكره أعلاه في إطار ما تقوم به البنوك من جهود تهدف للحد من المخاطر الائتمانية وضمان سير أعمالها بسلاسة وانسيابية وأمان.

ب. الفقرة رقم (7) التي تنص على "لدائرة المخاطر دور مهم في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك (السوق، الائتمان، التشغيل)". جاءت في المرتبة الثانية ويعزو الباحث ذلك إلى أن جوهر العملية المصرفية هو ضمان عدم وجود مخاطر تهدد الائتمان الذي هو أهم الركائز الإقتصادية لدى البنك أو على الأقل تخفيف هذه المخاطر لأقل درجة ممكنة.

2. محور "مخففات مخاطر الائتمان" جاء أيضاً في المرتبة الأولى بالتساوي مع محور "إدارة

المخاطر"، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تأتي في نفس إطار الإهتمام الأول لدى البنوك وهو

السعي لاتمام كافة العمليات الائتمانية والمصرفية بأمان وبأقل احتمال للمخاطرة والخسارة. وبخصوص أعلى فقرتين في هذا المحور فكانتا كما يلي:

أ. الفقرة رقم (1) التي تنص على "يوجد لدى البنك سياسة واضحة لقبول الضمانات" وهذا يأتي في السياق الذي يسعي اليه البنك من خلال مأسسة وتنظيم كافة الإجراءات المصرفية وعدم تركها للقرارات الفردية الأنية فكلما كان هناك نظام محدد كانت الأمور أوضح وفرص النجاح أعلى وإحتمالية المخاطر والخسارة أقل.

ب. جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثانية والتي تقول "تؤثر قيمة الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر"، ويرى الباحث أن هذا يأتي ضمن استراتيجية البنوك في التعامل مع الضمانات واسس تقييمها وربطها بالأصول المرجحة للمخاطر.

3. محور "مخاطر التشغيل" حصل على المرتبة الثانية بين المحاور الرئيسة لاتفاقية بازل (II) ويعزو الباحث ذلك إلى هذا المحور كان من المحاور التي ركزت عليها اتفاقية بازل (II) وشدد على اهميته في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك. وكانت أعلى فقرتين في هذا المحور هما:

أ. الفقرة رقم (1) التي تنص على "يتوفر لدى البنك نظام الي لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية" جاءت في المرتبة الأولى وهذا يؤكد ما استعرضه الباحث كثيراً بخصوص الإهتمام الكبير الذي توليه البنوك وإداراتها لتنظيم ومأسسة أعمالها وأنشطتها الإدارية والتشغيلية من أجل ضمان الإستدامة والنمو.

ب. الفقرة رقم (3) جاءت في المرتبة الثانية وتنص على "تعتبر التوعية المستمرة بمخاطر التشغيل من اهم عناصر تقليل الأخطاء التشغيلية" وهذا يعزوه الباحث إلى إدراك إدارات البنوك لأهمية العنصر البشري في تنفيذ المخططات وإخراجها من الورق إلى الواقع، وعليه يأتي هذا في إطار سعي البنوك لتوفير كافة السبل اللازمة من تعليم وتدريب لإكساب عاملها

المعرفة الشاملة بمخاطر التشغيل وصولاً لتجنبها والحد منها مما يصب في مصلحة البنك
والعاملين على حد سواء.

4. حصل محور "مخاطر السوق" على المرتبة الثالثة والأخيرة، ومن خلال اطلاع الباحث وخبرته
ودراسته المتعمقة في هذا المجال فإنه يعزو ذلك إلى أن هذا المحور كان من أقل المحاور التي
ركزت عليها اتفاقية بازل (II) في الحد من المخاطر الائتمانية وعليه جاءت في الترتيب الأخير.
أما بخصوص أعلى فقرتين في هذا المحور فكانتا كما يلي:

أ. الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تساهم التوظيفات الائتمانية في رفع نسبة مخاطر السوق
التي قد يتعرض لها البنك". احتلت المرتبة الأولى وهذا يعزوه الباحث إلى أهمية التوظيفات
الائتمانية ودورها المحوري في الحد من المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها ضمن الإمكانيات
المتاحة.

ب. الفقرة رقم (3) والتي نصت على " لدى البنك اليات واضحة وبسيطة لاحتساب مخاطر
السوق" جاءت في المرتبة الثانية ويرى الباحث أن ذلك هو نتاج السياسة العامة للبنوك
والتي تقوم على النظام واتباع المناهج العلمية والمنطقية في إدارة تنفيذ أعمالها مما يعزز من
فرص النجاح والتميز ويقلل من احتمالات المخاطر والخسارة.

2.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الثالث: ما مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر

المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

أظهرت النتائج أن مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين جاء بدرجة جيدة، حيث بلغ الوسط الحسابي لمستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين (4.2)، وبذلك فإن الوزن النسبي يساوي (84%). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى مدى وعي العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لحساسية وأهمية عملية الحد من المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على تحقيق النجاح والتطور المنشود لكافة قطاعات العمل في البنك فهم بذلك يسخرون كافة جهودهم للوصول لمستوى متميز في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها.

3.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الرابع: ما هي مؤشرات مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى

العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

بالرجوع إلى نتائج الجدول (8.4) لمناقشة ترتيب محاور وأبعاد مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين حسب الوسط الحسابي والوزن النسبي، سيتطرق الباحث فيما يلي إلى ترتيب تلك المحاور وسيلقي الضوء على أول فقرتين من كل محور، وذلك كما يلي:

1. "محور السيولة النقدية"، جاء في المرتبة الأولى من بين محاور مستوى تطبيق إدارة المخاطر

لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية السيولة النقدية ودورها في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها البنك من حيث

انشاء استثمارات جديدة أو منح إئتمانات للعملاء أو سداد التزامات نقدية مترتبة على أنشطة وأعمال البنك.

أما بخصوص ترتيب فقرات هذا المحور فقد كانت أعلى فقرتين كما يلي:

أ. جاءت الفقرة رقم (1) التي تقول "لدى البنك استراتيجية واضحة لتحديد نسبة التسهيلات الى الودائع"، في المرتبة الأولى ويرى الباحث أن هذا يأتي في إطار ما تحدث عنه في عديد الفقرات في هذه الرسالة وهو اعتماد البنوك في كافة اجراءاتها على النظام واللوائح التي تضبط الإجراءات بهدف عدم ترك مجال للصدفة لتحدث وتؤدي إلى إرباك العمل وربما الحاق الخسائر في البنك وبالتالي فإن الهدف الرئيس هو حماية وتحصين البنك من كل التهديدات والمخاطر المحتملة.

ب. الفقرة رقم (3) التي تنص على "يؤثر عدم وجود سيولة نقدية كافية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بسمعة البنك لدى العملاء". فانت في المرتبة الثانية وقد ذكر الباحث هذا في بداية هذه الفقرة وحدد اهمية السيولة النقدية ودورها في تحقيق الإستدامة لأعمال وأنشطة البنوك.

2. محوري "مخاطر التركيز"، و"مخاطر الضمانات" حصلنا معا على المرتبة الثانية وهذا مؤشر إيجابي يدل على التقارب في اهمية هذه المحاور وعدم امتلاك محور لأفضلية كبرى أو مطلقة على باقي المحاور حيث ان إدارة المخاطر هي محصلة لعدد من الأنشطة الناتجة عن عدد من المحاور كلها تصب في خانة ضمان سير أعمال البنك بالإتجاه الصحيح وبالحد الأدنى من المخاطر. وجاءت أعلى فقرة في كل مجال من هذين المجالين كما يلي:

أ. الفقرة رقم (1) التي تنص على "تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز" جاءت في المرتبة الأولى في محور مخاطر التركيز ويرى الباحث أن هذا يؤكد على المشكلة والكارثة المزمنة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني الذي يزرع تحت الإحتلال مما يعقد

الظروف السياسية الأمر الذي يلقي بظلاله على كافة مناحي الحياة في فلسطين ومن ضمنها الأعمال البنكية والمصرفية وهذا الأمر مفهوم وبشكل واضح من قبل العاملين في هذه البنوك حيث أعطت اجاباتهم المرتبة الأولى لهذه الفقرة.

ب. الفقرة رقم (1) التي نصت على "يقوم البنك بشكل دوري بتقييم الضمانات الموجودة"، أتت في المركز الأول في محور مخاطر الضمانات ويرى الباحث أن هذا أمر منطقي وطبيعي لأن إجراءات البنوك تعتمد على لوائح وانظمة واضحة تقوم على منهجية منطقية علمية مدروسة بهدف ضمان سير أعمال البنك والحد من المفاجآت والمخاطر.

3. محور "السياسة الائتمانية" حصل على المرتبة الثالثة والأخيرة بين المحاور الرئيسة مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ويعزو الباحث ذلك إلى سياسات وانظمة البنوك التجارية في التركيز على المحاور السابقة (النقدية والتركز والضمانات) بدرجة أكبر من السياسات الائتمانية وذلك بسبب التغير والديناميكية في تلك المحاور يستوجب متابعة اكبر له مقارنة بالسياسة الائتمانية. أما بخصوص أعلى فقرتين في هذا المحور فكانتا كما يلي:

أ. الفقرة رقم (2) التي نصت على "يتوفر لدى البنك سياسة إئتمانية واضحة ومعتمدة من مجلس الإدارة"، جاءت في المرتبة الأولى، وهذا يؤكد ما أورده الباحث سابقاً بخصوص اللوائح والأنظمة والسياسات المحددة والحاسمة التي تحكم عمل البنك ونشاطاته.

ب. الفقرة رقم (3) التي نصت على "وجود سياسة إئتمانية معتمدة في البنك يقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة"، احتلت المرتبة الثانية وهذا يأتي متوافقاً ومتناغماً تماماً مع الفقرة السابقة والحديث هنا عن النظام والقانون ولوائح العمل الخاصة بالبنوك.

2.2.5. مناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

1.2.2.5. الفرضية الرئيسة الأولى: "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$

بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين".

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين" وقد يعود السبب في ذلك حسب رأي الباحث الى اعتبار المخاطر الائتمانية من اهم المخاطر التي قد تؤثر على نتائج اعمال البنوك لما لها من وزن ترجيحي عالي جدا في اتفاقية بازل، حيث تطرقت الاتفاقية الى احتساب الخسائر المتوقعة والخسائر الغير متوقعة وتم اخذها في الحسبان، وكذلك تم الحديث عن تحديد التركزات الائتمانية ووضع سقف للقطاعات الاقتصادية تتعلق بحجم الائتمان وتحديد المستويات الإدارية بشكل سليم ووضع مصفوفه للصلاحيات، كل ذلك انعكس بشكل إيجابي على الحد من المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي مما كان له اثر على ربحية البنك والحفاظ على محفظة ائتمانية سليمة وخالية من العيوب، وتشير الدراسات السابقة الى ان الدول التي قامت بتطبيق معايير بازل في مؤسساتها المالية ومنها دوله فلسطين انخفضت نسب التعثر في المحفظة الائتمانية لديها، حيث بلغت نسبة التعثر في فلسطين 2.2% حسب التقارير الصادرة عن السلطات الرقابية وهي من افضل النسب عالميا.

2.2.2.5. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين

تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية)

رفضت الفرضية الصفرية وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية)" ويعزو الباحث ذلك الى الاهتمام الكبير بضرورة ان يكون هناك دائرة في البنك تعني بإدارة المخاطر المصرفية حسب تعليمات اتفاقية بازل ii والحاكمة المؤسسية وتعليمات السلطات الرقابية وعلى ان يكون لها دور فاعل من خلال تطبيق انظمه تقييم شامله للمحفظة الائتمانية وتصنيف العملاء تبعا لمعايير واسس محددة ومن خلال الاشراف على كاهه مخاطر العمليات في البنك وعلى ان تكون تبعية هذه الدائرة الى لجنة المخاطر في مجلس الإدارة من اجل ان يكون هناك استقلالية في عملها، وهذا كله كمتغير مستقل في هذه الفرضية ينعكس بالإيجاب على المتغير التابع المتمثل بالسياسة الائتمانية لأنه عندما يكون هناك كادر مؤهل في دائرة المخاطر فانه يعمل على ان تكون هناك سياسة ائتمانية قوية ومدروسة المخاطر.

3.2.2.5. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين

تطبيق متطلبات بازل (II) (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية)

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية)" وقد يرجع السبب في ذلك حسب رأي الباحث الى اعتبار الضمانة المصدر البديل للدفع والتي يعبر عنها بالملجأ الذي يرافق التسهيلات الممنوحة في حاله

الفشل ، لذا يجب ان يكون لدى البنوك سياسة واضحة للضمانات يتم اخذها بالحسبان عند دراسة الطلبات الائتمانية للمعتمدين من قبل لجان التسهيلات المختصة، مع مراعاة ان تكون الضمانة مستقرة وليست محلا لتقلبات سعرية واسعة ، وسهولة تسويقها وبيعها والديمومة في قيمتها وإمكانية نقلها الى مكان اخر، وعلى ان يتم تقييمها بشكل دوري، حيث أعطت اتفاقية بازل افضلية للضمانات النقدية والذهب والمعادن باعتبارها خالية من المخاطر وبوزن ترجيحي 0%، كل ما ذكر أعلاه سوف يؤثر بشكل إيجابي على المتغير التابع المتمثل بالسيولة النقدية.

4.2.2.5 الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية مخاطر الضمانات)

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر الضمانات)"، ويعزو الباحث ذلك الى إمكانية ارتباط المخاطر التشغيلية بالعنصر البشري الذي من الصعب ضبط سلوكه الإنساني ولاختلاف الوازع الذاتي والأخلاقي والديني لدى العاملين ، ومن هنا يمكن للإدارة الضعيفة للمخاطر التشغيلية ان ينعكس سلبا على الملاءة المالية واستمرارية عمل البنك، ولغرض تحقيق متطلبات السلطات الرقابية فيما يتعلق بمعايير تطبيق لجنة بازل فقد حرصت البنوك على ان يكون هناك قسم خاص بالمخاطر التشغيلية من اجل التأكد من ان كافة المخاطر التشغيلية مسيطر عليها لتصل الى درجة مقبولة من مجلس الإدارة وبالتالي الحد من مخاطر الضمانات وتخفيضها الى مستويات مقبولة.

5.2.2.5 الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين

تطبيق متطلبات بازل (II) (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر التركيز).

تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر التركيز)"، ويعزو الباحث ذلك الى احتمالية تركيز اتفاقية بازل على مخاطر التذبذب في القيمة العادلة والتدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق المتمثل في سعر الفائدة وأسعار العملات والأسهم وما الى ذلك، من هنا يمكن القول الى انه كلما كانت الودائع الموجودة في البنوك وكذلك التسهيلات الممنوحة موزعه على كافة العملات المتداولة وليست مركزة في عمله واحده فان ذلك يكون افضل واقل خطورة، بالإضافة الى الالتزام بعدم الاحتفاظ بمراكز مالية مفتوحة، حيث ركزت اتفاقية بازل على ضرورة ان يكون هناك قسم مختص في البنك معنى بإدارة مخاطر السوق ويعمل على الحد من هذه المخاطر ومراقبتها وقياسها بعده أساليب منها تحديد السقوف وتحليل الحساسية، كل ذلك يساهم الى درجة كبيرة جدا من الحد من مخاطر التركيز .

3.5 خلاصة نتائج الدراسة واستنتاجاتها

بعد الإطلاع على فرضيات الدراسة وأسئلتها ومناقشتها، يمكن إجمال نتائج الدراسة كما يلي:

1. أظهرت النتائج أهمية وقيمة اتفاقية بازل (II) في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في فلسطين وذلك من خلال الإرتباط الوثيق بينهما ومن خلال الدور البارز الذي تلعبه محاور اتفاقية بازل (II) في محاور إدارة المخاطر الائتمانية وكذلك من خلال الإستجابة المرتفعة التي أظهرها مجتمع الدراسة لأداة القياس (الإستبانة).
2. أثبتت الدراسة تمتع العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية في فلسطين بمستوى جيد من تطبيق اتفاقية بازل (II) لإدارة المخاطر الائتمانية والحد منها وبمتوسط حسابي بلغ (83.4%).
3. بخصوص مؤشرات تطبيق اتفاقية بازل (II) لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية في فلسطين، جاء محور "إدارة المخاطر" ومحور "مخففات المخاطر" في المرتبة الأولى معاً، بينما جاء محور "مخاطر السوق" في المرتبة الأخيرة.
4. ظهر من خلال الدراسة أن اتفاقية بازل (II) لإدارة المخاطر الائتمانية تعتبر وسيلة هامة ومؤثرة في ممارسة الأنشطة المصرفية وينعكس مردودها الإيجابي على كافة عناصر العملية المصرفية في البنوك التجارية في فلسطين.
5. فيما يتعلق بمؤشرات إدارة المخاطر لدى العاملين في هذا المجال في البنوك التجارية في فلسطين، جاء محور "السيولة النقدية" في المرتبة الأولى ومحور "السياسة الائتمانية" في المرتبة الأخيرة.
6. أظهرت الدراسة تمتع العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية في فلسطين بمستوى جيد وبمتوسط حسابي بلغ (84%).

4.5 توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. عقد محاضرات وورش عمل ودورات تدريبية للعاملين في مجال إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك لتوفير المعرفة اللازمة لهم حول إتفاقية بازل (II) للحد من المخاطر الائتمانية وكل ما يتعلق بها.
2. نشر وتعميم إتفاقية بازل (II) لدى كافة البنوك وإداراتها العليا لتكون الركيزة الأساس في التعامل مع المخاطر الائتمانية والحد منها من أجل الوصول لخدمات مصرفية سلسة، آمنة وبناءة ومنتجة.
3. ضرورة تعزيز إجراءات تطبيق إتفاقية بازل (III) للحد من المخاطر الائتمانية في كافة البنوك العاملة في فلسطين مما يزيد من سلاسة العملية المصرفية الأمر الذي سيحسن بدون شك فرص الإستثمار مما يعزز النمو الإقتصادي وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.
4. وجوب التركيز على محور "مخاطر السوق" من محاور إتفاقية بازل (II) وزيادة التعريف به وباهميته لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية.
5. إجراء المزيد من الأبحاث ذات العلاقة بإدارة المخاطر الائتمانية وتوسيع نطاق البحث ليشمل دراسة وقياس متغيرات أخرى تؤثر أو تتأثر بإدارة المخاطر الائتمانية.
6. زيادة الإفصاح وبشكل شفاف عن البيانات المالية خاصة المتعلقة بالمخاطر المحيطة بالبنك مما يحفز البنوك على تحسين ممارسة أعمالها وبما يحقق المئانة والاستقرار للجهاز المصرفي.
7. ضرورة الاحتفاظ بخطة طوارئ خاصة بالسيولة لدى البنوك لمواجهة السحوبات المفاجئة من العملاء.
8. ضرورة تدريس بعض المساقات المتعلقة بإدارة المخاطر في الجامعات الفلسطينية من أجل توفير كادر بشري كفؤ.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

المراجع

1. أبو كرش، شريف، (2005). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، غزة الجامعة الإسلامية.
2. ابو كمال، ميرفت، (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل (II) - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين - رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.
3. البنك الأهلي الأردني، (2015). السياسة الائتمانية، رام الله، فلسطين.
4. البنك الأهلي الأردني، (2015)، سياسة إدارة المخاطر، رام الله، فلسطين.
5. جلدة، سامر، (2010). البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الأردن، دار اسامة للنشر.
6. الحداد، أمين، (2004). أثر بازل (II) على تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مجلة البنوك في فلسطين، العدد 23.
7. حسنين، ريم، (2008). الاقتصاد المصرفي، الجزائر، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1.
8. خصاونة، أحمد، (2008). المصارف الإسلامية، الأردن، دار عالم الكتاب الحديث ودار الجدارة للكتاب العالمي. ط1.
9. الرضى، أحمد، (2005). النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستجدات العمل المصرفي، سورية.

10. زائدة، دعاء (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.
11. الزبيدي، حمزة (2008). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
12. زيود، لطيف وأمين، ماهر والمهندس، منير، (2006). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30 - حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 2.
13. سلام، اسامة والشقيري، موسى، (2007). إدارة الخطر والتأمين، الاردن، دار الحامد.
14. سلطة النقد الفلسطينية (2011). إدارة مخاطر الائتمان، رام الله، فلسطين.
15. سلطة النقد الفلسطينية، (2016). تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (II)، رام الله، فلسطين.
16. السنوسي، محمد ومختار، إبراهيم (2009). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال - التحديات الفرص - الآفاق، الأردن، جامعة الزرقاء الأهلية.
17. السيسي، صلاح الدين، (2004). قضايا مصرفية معاصرة - الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1.
18. السيقلي، محمد، (2005). المبادئ الأساسية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 - دراسة تطبيقية عن سلطة النقد الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.

19. الشقيري، موسى، (2008) إدارة المخاطر، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
20. الشقيري، موسى، (2012). إدارة المخاطر، الاردن، دا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
21. الشنباري، رامي (2006). التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة العالم الأمريكية.
22. الشورابي، عبد الحميد والشورابي، عبد الحليم (2002). إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الاسكندرية، دار المعارف.
23. صباح، سالم، (2004). الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والآفاق - إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، جامعة النيلين.
24. الصيرفي، محمد، (2006). إدارة البنوك، الأردن - دار المناهج للنشر والتوزيع.
25. طه، طارق، (2007). إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الاسكندرية، دار الجعبة الجديدة.
26. عبد الحميد، عبد المطلب، (2001). العولمة واقتصاديات البنوك حق، الدار الجامعية.
27. عبد الرحمن، ابتهاج، (2000). إدارة البنوك التجارية، القاهرة. دار النهضة العربية.
28. عبد الكريم، نصر وأبو صلاح، مصطفى (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل (II) - دراسة إلى طبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس الأردن.
29. عثمان، محمد، (2013). إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1.
30. العسولي، جمال (2012). حوكمة الجهاز المصرفي وانعكاسها على الأداء المصرفي الفلسطيني من وجهة نظر المختصين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.

31. علي، عبد المنعم والعيبي، نزار، (2004). النقود والمصارف والأسواق المالية، الاردن، دار الحامد.

32. عيسى، أمجد، (2004). السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.

33. غنيم، أحمد، (2008). الأزمات المصرفية والمالية - الأسباب - النتائج - العلاج.

34. القرآن الكريم

35. قريصة، صبحي (1984). النقود والبنوك، القاهرة دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

36. قندوز، عبد الكريم، (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8.

37. كلاب، ميساء، (2007). دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها دراسة على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة غزة، الجامعة الإسلامية.

38. مبارك، بعلي، (2012). إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر جامعة قسنطينة.

39. مجلة البنوك في فلسطين (2001). دراسة 8 مخاطر أساسية تواجه الجهاز المصرفي، فلسطين، العدد 15.

40. مرار، رابح، (2016). تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي، دراسة مقدمة إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - فلسطين.

41. معلا، ناجي وظاهر، أحمد (1999). العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، مجلة الدراسات والعلوم الإدارية، مجلد 26، العدد 2.

42. مفتاح، صالح ورحال، فاطمة، (2013). تأثير مقررات لجنة بازل (III) على النظام المصرفي

الإسلامي - دراسة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي - النمو

والعدالة والاستقلال من المنظور الإسلامي، تركيا.

43. النجار، حياة، (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية

العمومية الجزائرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجزائر، جامعة سطيف 1.

44. هندي، منير، (سنة النشر غير معروفة). الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية

باستخدام التوريق والمشتقات المالية، الاسكندرية، مكتبة الاسكندرية.

45. الببلاوي، حازم، (2006). نظرة عامة على استعداد الدول العربية لتطبيق مقترح بازل (II)، اتحاد

المصارف العربية، العدد 306.

1. PATRICK VAN ROY (2005). Credit rating and the standardized approach to credit risk in Basel II, working paper, European courted Bank.
2. Kentaro, tamura, (2005). Challenges to Japanese compliance with the basel capital accord "Domestic Politics international Banking standards.
3. Xiaofaug ma, (2004). The new basel capital accord and risk management of chirese state - owned commercial bank.

الملاحق

ملحق رقم (1): رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة الدكتور المحترم.

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. أرجو التكرم بتحكيم إستبانة الدراسة لما عهدناه فيكم من خبرة ومعرفة في البحوث العلمية.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير.

إعداد الطالب: عاصم عودة

الدكتور المشرف: د. رابح مرار

ملحق رقم (2): أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة)

الرقم	إسم المشارك في التحكيم	مكان العمل
1.	الدكتور رابح مرار	جامعة النجاح الوطنية
2.	السيد مجدي العطاري	البنك الأهلي الأردني
3.	السيد سامر حمائل	البنك الأهلي الأردني
4.	السيد إسماعيل صبيحات	البنك الأهلي الأردني
5.	السيد راغب حمدان	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
6.	السيد أحمد اشتية	البنك الإسلامي الفلسطيني
7.	السيد رامي تخمان	سلطة النقد الفلسطينية
8.	السيد إبراهيم أبو علبة	البنك العربي

ملحق رقم (3): الإستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا أرجو منك التعاون بتعبئة هذه الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظرك في وقت لا يتجاوز العشر دقائق في تعبئتها، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لك حسن تعاونك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: عاصم برهان احمد عوده

جوال: 0595490242

الجزء الأول: البيانات الشخصية : الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة التي تنطبق عليك.

- 1-الجنس () ذكر () انثى
- 2-الفئة العمرية () اقل من 34 () 34-44 () 45-54 () 55 فأكثر
- 3-المستوى التعليمي () دبلوم فأقل () بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه
- 4-المستوى الوظيفي () موظف () رئيس قسم () مساعد مدير () مدير فاعلى
- 5-الدائرة () دائرة المخاطر () دائرة الامتثال () دائرة الائتمان () دائرة الرقابة على الائتمان
- 6-سنوات الخبرة () 5 سنوات فأقل () 6-10 سنة () 11-15 سنة () 16-20 () 21 سنة فأكثر

الجزء الثاني: يناقش هذا المحور كل ما يتعلق بمدى تطبيق البنوك التجارية العاملة في فلسطين متطلبات بازل II للحد من المخاطر الائتمانية. يرجى قراءة الفقرات الآتية بعناية، والاجابة عليها بوضع دائرة حول رمز الاجابة التي تراها/ترينها مناسبة.					
الرقم	المحور الاول: إدارة المخاطر	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تعتبر دائرة المخاطر من الدوائر ذات الأهمية الكبيرة في البنك				
2	لدائرة المخاطر دور مهم في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك (السوق، الائتمان، التشغيل).				
3	تلعب دائرة المخاطر دورا مركزيا فيما يخص القرارات الائتمانية على مستوى البنك				
4	تساهم دائرة المخاطر في صنع القرارات الاستراتيجية على مستوى البنك.				
5	يتمتع العاملون في دائرة المخاطر بالخبرة الكافية لتنفيذ المهام المطلوبة منهم.				
6	تساهم دائرة المخاطر في تحديد وضبط المخاطر التي قد يتعرض لها البنك				
7	تساهم دائرة المخاطر في اعداد سياسات لإدارة المخاطر تغطي كافة العمليات في البنك				
8	تساهم دائرة المخاطر في التصنيف الداخلي لعملاء البنك في كافة المحافظ الائتمانية والاستثمارية				
الرقم	المحور الثاني: مخففات مخاطر الائتمان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة

					يوجد لدى البنك سياسة واضحة لقبول الضمانات	1
					تؤثر قيمة الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر	2
					تؤثر درجة قبول الضمانات على حجم الاصول المرجحة بالمخاطر	3
					لدى العاملين في دائرة الائتمان الخبرة الكافية في تصنيف مخفات المخاطر الائتمانية	4
					يلتزم البنك في احتساب درجة قبول الضمانات وفق تعليمات الجهات الرقابية	5
					المحور الثالث: مخاطر السوق	الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					تساهم التوظيفات غير الائتمانية في الحد من مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	1
					تساهم التوظيفات الائتمانية في رفع نسبة مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	2
					لدى البنك اليات واضحة وبسيطة لاحتساب مخاطر السوق	3
					يساهم تنوع اجال الاستحقاق في الحد من مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بمخاطر السوق	4
					المحور الرابع: مخاطر التشغيل	الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يتوفر لدى البنك نظام الي لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية	1
					تعدد مخاطر التشغيل سببا رئيسيا في صعوبة ادارتها	2
					تعتبر التوعية المستمرة بمخاطر التشغيل من اهم عناصر تقليل الأخطاء التشغيلية	3
					تساهم مخاطر التشغيل في ارتفاع درجة المخاطر الأخرى في البنك (السوق- الائتمان)	4
					يعد ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري سببا في ارتفاع نسبة هذه المخاطر.	5
					المحور الخامس: السياسة الائتمانية	الرقم
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية واضحة ومعتمدة من مجلس الادارة	1
					وجود سياسة ائتمانية معتمدة في البنك يقلل من المخاطر الائتمانية المحتمله	2
					تحدد السياسة الائتمانية صلاحيات منح الائتمان على مستوى البنك	3
					يوجد اجراءات عمل تفصيلية تساعد على تطبيق السياسة الائتمانية	4
					يوجد معرفة كافية لدى العاملين في الدوائر المعنية بالمخاطر الائتمانية في البنك	5

الرقم	المحور السادس: السيولة النقدية				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1					لدى البنك استراتيجية واضحة لتحديد نسبة التسهيلات الى الودائع
2					تعتبر نسب السيولة المعتمدة من الجهات الرقابية كافية لتوفير ما يلزم من النقد السائل
3					يؤثر عدم وجود سيولة نقدية كافية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بسمعة البنك لدى العملاء
4					لدى العاملين في البنك المعرفة والخبرة الكافية لقياس مخاطر السيولة
5					يتوفر لدى البنك خطط طوارئ لادارة العجز في السيولة
الرقم	المحور السابع: مخاطر التركيز				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1					تحرص السياسة الائتمانية في البنك على التنوع في نسب التركيز
2					تساهم النسب المحددة من سلطة النقد بخصوص التركيز على تقليل المخاطر المحتمله
3					يلتزم البنك بالنسب المحددة من الجهات الرقابية بخصوص التركيزات
4					تؤثر الظروف الاقتصادية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز
5					تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركيز
الرقم	المحور الثامن: مخاطر الضمانات				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1					يقوم البنك بشكل دوري بتقييم الضمانات الموجوده
2					بأخذ البنك في الاعتبار درجة سيولة الضمانه المتوفرة
3					تعتبر قيم الضمانات عرضة للتقلب في قيمتها صعودا وهبوطا
4					تتأثر قيمة الضمانة بالاوزاع السياسة السائدة
5					يتوفر لدى البنك الاساليب المناسبة في احتساب قيمة الضمانه

شكرا جزيلاً لحسن تعاونكم



بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



2017/11/18

لمن يهمه الأمر

الموضوع: إفادة طالب

تحية طيبة وبعد،،،

يفيد برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - جامعة القدس بأن الطالب عاصم برهان أحمد عوده ورقمه الجامعي 21520005، هو أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس ويقوم حالياً بإعداد دراسة بحثية بعنوان:

"دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين"


وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة بما تسمح أنظمتكم به، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط، وقد أعطي هذه الشهادة بناء على طلبه.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

عزمي الأطرش
مدير المعهد
Institute of Sustainable Development
AL-QUDS UNIVERSITY

Jerusalem - Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

القدس- أبو ديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 أو 20002
البريد الإلكتروني: Info@srd.alquds.edu



Research Aids

Research Aids

- Sample Size Calculator
- Sample Size Formula
- Significance
- Survey Design
- Correlation

Sample Size Calculator

This Sample Size Calculator is presented as a public service of Creative Research Systems [survey software](#). You can use it to determine how many people you need to interview in order to get results that reflect the target population as precisely as needed. You can also find the level of precision you have in an existing sample.

Before using the sample size calculator, there are two terms that you need to know. These are: **confidence interval** and **confidence level**. If you are not familiar with these terms, [click here](#). To learn more about the factors that affect the size of confidence intervals, [click here](#).

Enter your choices in a calculator below to find the sample size you need or the confidence interval you have. Leave the Population box blank, if the population is very large or unknown.

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

"Best Survey Software"



TopTenReviews selected The Survey System as the Best Survey Software.

"The Survey System gains our highest marks for survey creation, analysis and administration methods, making it the best survey software in our ranking... This is the only product in our lineup that offers all features and tools we considered. For these reasons, The Survey System earns our TopTenREVIEWS Gold Award." [Read More](#)

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة) 118
- ملحق رقم (2): أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة) 119
- ملحق رقم (3): الإستبانة في صورتها النهائية 120
- ملحق رقم (4): كتاب تسهيل مهام للطالب 124
- ملحق رقم (5): حساب حجم عينة الدراسة 125

فهرس الجداول

جدول (1.2- أ) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد 2016/7.	44
جدول (1.2- ب) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد 2016/7.	45
جدول (1.2- ج) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد 2016/7.	46
جدول (1.2- د) يبين أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري حسب تعليمات سلطة النقد 2016/7.	47
جدول (2.2) النمو في مؤشرات الموجودات والمطلوبات ورأس المال المدفوع والتسهيلات المباشرة.	50
جدول (3.2) التسهيلات المباشرة حسب العملات	51
جدول (4.2) التسهيلات المباشرة حسب القطاع (عام وخاص).	52
جدول (5.2) توزيع صافي التسهيلات المباشرة (قروض، جاري مدين، تمويل تأجيرى):	53
جدول (6.2) توزيع اجمالي ودائع العملاء ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة:	54
جدول (7.2) توزيع ودائع العملاء حسب العملات:	55
جدول (8.2) توزيع التسهيلات حسب المنطقة الجغرافية:	56
جدول (9.2) توزيع اجمالي ودائع العملاء حسب نوع الوديعة	57
جدول (10.2) ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية	58
جدول (1.3): الأعداد والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية للعينة	72
جدول (2.3): مقياس ليكرت وتفسيراته	75
جدول (3.3- أ): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له	78
جدول (3.3- ب): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور التابعة له	79
جدول (3.3- ج): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له	80
جدول (4.3): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للاستبانة.	81
جدول (1.4): العدد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمستوى مؤشرات	
بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.	83
جدول (2.4): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور بازل (II)	84

- جدول (4.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخففات
مخاطر الإئتمان. 87
- جدول (5.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر
التشغيل. 88
- جدول (6.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر
السوق. 89
- جدول (7.4): العدد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب لإدارة المخاطر لدى
العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. 90
- جدول (8.4): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور إدارة المخاطر
الإئتمانية لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. 91
- جدول (9.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور السيولة
النقدية. 93
- جدول (10.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر
التركز. 94
- جدول (11.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور مخاطر
الضمانات. 95
- جدول (12.4): المتوسط الحسابي والقيمة الإحتمالية والترتيب لكل فقرة من فقرات محور السياسة
الإئتمانية. 96

فهرس الأشكال

شكل 1.1: أنموذج الدارسة. 10

شكل 1.2: يوضح التطور الذي حصل في مقررات بازل 37

شكل 2.2 : نموذج اتفاقية بازل 49

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وعران
ج.....	مصطلحات الدراسة:
ه.....	ملخص
ز.....	Abstract:

1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 مقدمة
5.....	2.1 مشكلة الدراسة
6.....	3.1 مبررات الدراسة
6.....	4.1 أهمية الدراسة
8.....	6.1 أسئلة الدراسة
8.....	7.1 متغيرات الدراسة
10.....	8.1 أنموذج الدراسة
11.....	9.1 فرضيات الدراسة
11.....	10.1 حدود الدراسة
12.....	11.1 هيكلية الدراسة

13.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
13.....	1.2 مقدمة:
13.....	2.2 المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية
13.....	1.2.2 مقدمة:
14.....	2.2.2 مفهوم المخاطر الائتمانية:
15.....	3.2.2 نشأت وتطور الائتمان
16.....	4.2.2 أهداف الائتمان
16.....	5.2.2 أنواع المخاطر المصرفية
16.....	1.5.2.2 المخاطر المالية

18	2.5.2.2 المخاطر غير المالية
20	6.2.2 خطوات قياس وإدارة المخاطر:
20	1.6.2.2 تحديد المخاطر:
21	2.6.2.2 قياس المخاطر:
21	3.6.2.2 ضبط المخاطر:
22	4.6.2.2 مراقبة المخاطر:
22	7.2.2 طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان
22	1.7.2.2 نموذج Five C's of Credit:
24	2.7.2.2 نموذج Campari
25	3.7.2.2 نموذج Camel
26	3.2 المبحث الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية
26	1.3.2 مقدمة:
26	2.3.2 توفر بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان
27	3.3.2 العمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان
29	4.3.2 توفر إدارة حصيفة للائتمان وإجراءات القياس والمتابعة
30	5.3.2 التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان
31	6.3.2 السياسة الائتمانية في المصارف
31	7.3.2 أهداف السياسة الائتمانية
32	8.3.2 أركان السياسة الائتمانية
33	4.2 المبحث الثالث: دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية
33	1.4.2 مقدمة:
34	2.4.2 مفهوم لجنة بازل:
34	3.4.2 أهداف لجنة بازل:
35	2.3.4.2 إزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك:
35	4.4.2 أسباب ظهور اتفاقية بازل II:
38	5.4.2 اتفاقية بازل II
39	4.4.2 محاور اتفاقية بازل II
39	1.6.4.2 المحور الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
39	2.6.4.2 المحور الثاني: المراجعة الإشرافية
40	3.6.4.2 المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح العام)

41	7.4.2 اختبارات لقياس المخاطر
41	1.7.4.1 اختبارات الأوضاع الضاغطة (التحمل):
41	2.7.4.2 أهداف اختبارات الأوضاع الضاغطة:
42	3.7.4.2 اختبار التقييم الداخلي لكفاية رأس المال CAAP I
42	4.7.4.2 أهداف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال:
43	8.4.2 أساليب قياس المخاطر الائتمانية حسب بازل II
43	1.8.4.2 الطريقة المعيارية Standardized Approach
48	2.8.4.2 طريقة التصنيف الداخلي Internal Rating Approach
48	9.4.2 مخففات مخاطر الائتمان:
50	5.2 المبحث الرابع: مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني
50	1.5.2 المقدمة
60	6.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة:
60	1.6.2 مقدمة:
66	2.6.2 الدراسات الأجنبية :
67	3.6.2 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:
68	4.2.2. أوجه الاختلاف للدراسة الحالية:
69	الفصل الثالث : الإطار المنهجي للدراسة
69	1.3 مقدمة
69	2.3 منهج الدراسة
70	3.3 مجتمع الدراسة
70	4.3 عينة الدراسة
70	1.4.3. عينة الدراسة الإستطلاعية:
71	2.4.3. عينة الدراسة:
71	5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:
73	1.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس:
73	2.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر:
73	3.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:
73	4.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

- 73..... 5.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:
- 74..... 6.5.3. توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير دائرة العمل:
- 74..... 6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات.....
- 77..... 7.3 صدق أداة الدراسة.....
- 77..... 1.7.3. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):.....
- 78..... 2.7.3. صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة:.....
- 80..... 8.3 ثبات أداة الدراسة.....
- 81..... 1.8.3. معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha:.....
- 81..... 9.3 المعالجة الإحصائية للبيانات.....

83..... الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....

- 83..... 1.4 مقدمة.....
- 83..... 2.4 نتائج أسئلة الدراسة.....
- 83..... 1.2.4. السؤال الأول: ما مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟.....
- 83..... 2.2.4. السؤال الثاني: ما هي مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟.....
- 84..... أولاً: تحليل فقرات محور إدارة المخاطر.....
- 86..... ثانياً: تحليل فقرات محور مخففات مخاطر الإئتمان:.....
- 87..... ثالثاً: تحليل فقرات محور مخاطر التشغيل:.....
- 88..... رابعاً: تحليل فقرات محور مخاطر السوق:.....
- 89..... 3.2.4. السؤال الثالث: ما مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟.....
- 90..... 4.2.4. السؤال الرابع: ما هي مؤشرات مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟.....
- 91..... أولاً: تحليل فقرات محور السيولة النقدية:.....
- 93..... ثانياً: تحليل فقرات محور مخاطر التركيز:.....
- 94..... ثالثاً: تحليل فقرات محور مخاطر الضمانات:.....
- 95..... رابعاً: تحليل فقرات السياسة الائتمانية:.....
- 96.....

- 97..... 1.4 نتائج فرضيات الدراسة
- 1.3.4. الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين. 97
- 2.3.4. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية) 97.....
- 3.3.4. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية)..... 98
- 3.3.4. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر الضمانات)..... 98
- 4.3.4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر التركيز).. 99
- 100..... الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
- 100.....
- 100..... 1.5 مقدمة
- 100..... 2.5 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها
- 100..... 1.2.5. ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:
- 1.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الأول: ما مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟..... 100
- 1.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الثاني: ما هي مؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟..... 101
- 2.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الثالث: ما مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟..... 104
- 3.1.2.5. ملخص نتائج السؤال الرابع: ما هي مؤشرات مستوى تطبيق إدارة المخاطر لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟..... 104
- 2.2.5. مناقشة نتائج فرضيات الدراسة:..... 107

107	1.2.2.5. الفرضية الرئيسية الأولى: "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين".
108	2.2.2.5. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية) النقدية).
108	3.2.2.5. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخفقات مخاطر الائتمان) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية).
109	4.2.2.5. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (المخاطر التشغيلية) وبين الحد من المخاطر الائتمانية مخاطر الضمانات).
110	5.2.2.5. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (مخاطر السوق) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر التركيز).....
111	3.5 خلاصة نتائج الدراسة واستنتاجاتها
112	4.5 توصيات الدراسة
113	المصادر والمراجع
118	الملاحق
126	فهرس الملاحق
127	فهرس الجداول
129	فهرس الأشكال
130	فهرس المحتويات